

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥٦٣

الخميس، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ويسنومورتي	(اندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكفوي
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أولجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ويستون
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) (S/1995/650)

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1995/666)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Service, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥)، الوثيقة S/1995/650، ورسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، الوثيقة S/1995/666.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/1995/676، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) (S/1995/650)

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1995/666)

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية S/1995/658 و S/1995/660، وهما رسالتان مؤرختان ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجّهتان إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/656 و S/1995/663، وهما رسالتان مؤرختان ٤ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجّهتان إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/662 و S/1995/664، وهما رسالتان مؤرختان ٦ و ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، موجّهتان إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/670، وهي رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/672، وهي رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/675، وهي رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على تولى اندونيسيا رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي التام معكم بالنسبة للقضايا الهامة الكثيرة المعروضة حالياً على المجلس.

أود كذلك أن أتوجه بالتهنئة إلى وفد هندوراس على الطريقة الممتازة التي نسق بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعداً إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) مقعداً بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت كذلك التماساً مؤرخاً ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ لمخاطبة مجلس الأمن من السفير دراغومير ديوكيتش. وبموافقة المجلس، أعترزم دعوته لمخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المعروض عليه.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أكثر من ثلاث سنوات. فمن الذي بمقدوره أن يدين بصورة جدية العمل الذي اضطلعت به كرواتيا بمهارة وخلال وقت قصير، والذي أنهى في يومه الثاني حصار بيهاتش، وهو حصار استمر لأكثر من ثلاث سنوات. ومن يدري كم كان سيستمر لولا العمل الذي قمنا به.

وإن حصار بيهاتش كان شاغلا رئيسيا للمجلس. وقد حسم بأقل التكاليف بالنسبة للمجتمع الدولي والسكان المدنيين في المنطقة. وبالتالي، فإن وفد بلدي يأسف لأن المجلس لم يقبل التعديل الذي قدمه وفد بلدي والذي كان سيقرب بأن حصار بيهاتش قد رفع بنجاح.

وهذا العمل الأمني اضطلع به مع الاعتبار الكامل للحد من الأضرار الجانبية وحماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة في الميدان. والفترة القصيرة جدا التي استغرقتها عمل أمني بهذا الحجم إنما تؤكد على نجاحنا الكبير الذي تحقق في كل هذه الأحوال.

ومع ذلك، لم تكن العملية خالية تماما من الأخطاء. ولكن من الواضح أنه لا يمكن لأي كان أن يتوقع عملية قوامها ١٥٠ ٠٠٠ جندي على الجانبين أن تكون خالية من الأضرار الجانبية. ومع ذلك، فإن حكومة كرواتيا تعرب عن عميق الأسف للخسائر في أرواح المدنيين ووفاة ثلاثة من حفظة السلم التابعين لأنكرو. ويضم وفد بلدي صوته إلى وزير خارجية بلدي في التعبير عن التعازي القلبية لأسر الجنود الثلاثة من مملكة الدانمرك والجمهورية التشيكية، التي ستتأثر إلى الأبد بهذه الخسائر.

وفي هذا الشأن، يجب عليّ أن أؤكد أن حكومة بلدي قبلت تحمل نصيبها من المسؤولية عن هذه الخسائر وغيرها من الخسائر بين أفراد الأمم المتحدة، واتخذت بالفعل التدابير الضرورية لمعالجة ما ترتب عن طيش بعض الأفراد والأعمال الإجرامية التي ارتكبت ضد حفظة السلم. وستتخذ نفس التدابير ضد الأفراد الذين تصرفوا ضد مدنيين أبرياء وضد ممتلكاتهم. وإلى جانب هذه الإجراءات العلاجية، اتخذت حكومة بلدي بالفعل مختلف التدابير والبرامج لتطبيع الحياة في المناطق التي أعيد ضمها، وللحد من العواقب الإنسانية المترتبة على هجرة الصرب الجماعية من كرواتيا.

بعد أربع سنوات من التزام أقصى درجات الصبر وضبط النفس، استنتجت جمهورية كرواتيا على نحو دقيق بأن أقل الحلول تكلفة بالنسبة لكرواتيا والمجتمع الدولي لإنهاء آلام كرواتيا والشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك تتطلب استخدام القوة بشكل محدود ومعقول ينهي حصار بيهاتش ويعيد النظام إلى الأراضي المجاورة المحتلة في كرواتيا. وتم إنهاء هذا الإجراء بنجاح يوم الإثنين، في ٨٤ ساعة، وأود فقط أن أضيف في هذا الصدد أن معظم جيوب المقاومة المتبقية استسلمت أمس، بمساعدة ووساطة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو). وبدأت السلطات المختصة بفتح مجال الوصول للمناطق التي أعيد دمجها أمام أنكرو والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام بما يتماشى مع الاحتياطات الأمنية المعقولة.

إن العمليات الأمنية التي قامت بها حكومة بلدي في المنطقة التي يطلق عليها كرايينا في كرواتيا لا يمكن مساواتها بالأعمال التي قامت بها بلغراد بالتعاون مع عملائها في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وبالرغم من ذلك، ما زال يحلو للبعض عقد مثل هذه المقارنات المريحة، وإن تكن مقارنات غير شرعية وفاسدة من الناحية الأخلاقية.

وإن إجراء حكومة بلدي قد تم في معظمه على أرضها المعترف بها دوليا وفي ذلك الجزء من أراضي البوسنة والهرسك بناء على طلب صريح من تلك الحكومة. وإن إقامة السيادة والأمن على أراضيها ومد يد المساعدة لحكومة صديقة أمر يتفق تماما وميثاق الأمم المتحدة وهو من أسس العلاقات الدولية والسلوك الدولي. فالأعمال التي ارتكبتها سابقا بلغراد وعملاؤها كانت عدوانا أجنبيا محضا وصرفا، ضد دولة عضو أعلنت بصورة مشروعة واعترف بها دوليا فيما بعد. وهذه الحقيقة معترف بها في مختلف الوثائق، وأكثرها تحديدا قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩. وبالتالي، فإن أية مقارنة من هذا القبيل لن تولد إرادة سيئة فقط لدى الرأي العام في كرواتيا، وإنما تشكك بمبادئ القانون الدولي الراسخة ومعايير السلوك الدولي.

إن العملية التي جرت ضد كنين، والتي استغرقت يوما واحدا، لا يمكن مساواتها بعمليات القصف والتدمير الشامل لفوكوفار والتي استمرت أربعة شهور، ولا يمكن مقارنتها بحصار سراييفو، الذي انقضى عليه

إن كثيرين منهم سيعودون في آخر الأمر، ولكن فقط عندما يمكنهم التغلب على مأساة قاداتهم ومعتقداتهم. وكرواتيا سترحب بهم. إنهم والمجتمع الدولي ينبغي أن يعلموا أن عدد الذين يعيشون في كرواتيا ضعف عدد الذين فروا مما تسمى منطقة "كرايينا". ومعظم الصرب لم يتأثروا بالدعاية التي تلهمها بلغراد. ونتيجة لذلك، فإنهم يعيشون اليوم في ديارهم التي عاشت فيها عائلاتهم لقرون؛ ينعمون بالسلم ويدفعون ثمن الحرب، شأنهم شأن سائر مواطني كرواتيا جميعا.

إن الإجراءات التي قامت بها كرواتيا يمكن أن ينظر إليها ليس بأنها تتبع منطق الحرب، وإنما باعتبارها ترسي أساسا صلبا لسلم عادل. والتوازن الجديد في المنطقة سيحدد عملية السلام في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك. ويجب أن نذكر بأنه قبل العمل الذي قامت به كرواتيا، كانت عملية السلام في المنطقة متوقفة لأشهر. لقد رفضت قيادة صرب البوسنة خطة فريق الاتصال، ورفضت قيادة صرب كرواتيا التفاوض على الإطلاق. وتحول هذه القيادة الأخيرة في آخر لحظة، لم يكن حقيقيا أو صحيحا، رغم بعض الادعاءات بغير ذلك. وبعد أربع سنوات من توقفهم ورفضهم قبول عودة مشرد غير صربي واحد إلى أراضيهم، لم يعد يمكن أن تساورنا أية شكوك بشأن نوايا قادة كنين.

وفضلا عن ذلك، فإن وعودهم في اللحظة الأخيرة لم تتفق بأي حال من الأحوال مع أعمالهم على الطبيعة. ولكي نتأكد، ليس علينا أن ننظر لأبعد من الحالة في بيهاتش. إن الهجوم على بيهاتش لم يتوقف، والحصار لم يهت إلا عندما تدخلت قوات الجيش الكرواتي والشرطة الكرواتية في المنطقة.

وحكومة بلدي تؤيد تأييدا تاما المبادرة الجديدة التي طرحتها الولايات المتحدة لإيجاد الطرق لاستئناف عملية التفاوض في الحال، وتؤيد عقد مؤتمر جديد، وفقا للأسس التي اقترحها رئيس الاتحاد الروسي، سعادة السيد بوريس يلتسن، إذا ما أعد له بعناية وإذا ما حضره أيضا رئيس رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك، سعادة السيد علي عزت بيجوفيتش. وينبغي أن تقوم المفاوضات الجديدة على مبدأ الاعتراف المتبادل بين جميع الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وعلى خطة فريق الاتصال للبوسنة والهرسك، وعلى ربط نظام الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا

إن هجرة الصرب الإثنيين الجماعية من منطقة واحدة من كرواتيا لا يمكن أن تقارن بالتطهير الإثني الذي قام به الصرب من قبل ضد غير الصربيين من نفس المنطقة، ولا بالطرد الحالي لغير الصربيين من سربرينيتسا وزيبا.

إن هجرة الصرب الجماعية من هذه المنطقة من كرواتيا مأساة، ولكنها ليست من صنع كرواتيا. لقد وجهت حكومة بلدي نداءات عديدة للصرب الإثنيين من مواطني كرواتيا ليقبوا، وعرضت عليهم العفو الشامل، والموارد، والحماية، بينما أخذ يتضح بصورة متزايدة أن قياداتهم تأمرهم بالمغادرة. وقد قال زعيم صرب كرواتيا السابق ميلان بابيتش مثل هذا في مقابلة مع راديو بلغراد يوم الثلاثاء. وقال بابيتش إن السلطات التي نصبت نفسها في كنين قد تكون قررت الإخلاء الجماعي حتى تثير غضبا دوليا ضد كرواتيا وردا عسكريا من بلغراد.

وينبغي للمجلس أيضا أن يذكر أنه فور بدء عملنا الأمني في منطقة سلافونيا الغربية في أوائل أيار/مايو، أصدر الرئيس المزعوم ميلان مارتيتش لما تسمى كرايينا، تلك الأوامر بالإخلاء وطلب مساعدة الأمم المتحدة في نقل جميع الصرب من تلك المنطقة.

إن هذه الهجرة الجماعية مأساة بسبب السياسة الصربية التي تسعى إلى إقامة دولة قومية خالصة. وهؤلاء الصرب وكثيرون غيرهم من الصرب ضللهم قاداتهم، ومن أملوا عليهم أفكارهم، وكنيستهم بجعلهم يعتقدون أن الصرب لا يمكن أن يعيشوا مع الكروات، أو مع المسلمين، أو مع أحد غيرهم تقريبا في الواقع. وهذا الاعتقاد المصطنع هو المأساة الحقيقية، وليس هناك ما يمكن لحكومة بلدي ولا للمجتمع الدولي أن يفعله ليغيره وليجعلهم يبقون في هذا الوقت. ومن الواضح، أن الصرب مما تسمى كرايينا ضحايا لغباء قاداتهم.

ومع ذلك، فحكومة بلدي، على حد قول رئيس وزراء بلدي في الاجتماع مع القادة المحليين من الأقاليم التي أعيد ضمها يوم الثلاثاء

"تكرر توجيه النداءات إلى المدنيين الذين فروا ليعودوا".

بطبيعة الحال، فإن الأولوية القصوى الآن هي لتخفيف المعاناة الإنسانية وضمان سلامة اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية إليهم وإراحتهم في الأماكن التي يرغبونها، وليست التي يرغبها واضعو الاستراتيجيات المستبدون الذين يرسمون حدودا وتغيرات سكانية جديدة.

وهذا ينبغي أن يؤدي إلى مشاركة أكثر جدية وأبعد مدى من جانب المجتمع الدولي - وأساسا مجلس الأمن - في جمهورية البوسنة والهرسك وفي سائر أجزاء يوغوسلافيا السابقة، وعلى الأخص سنجق وكوسوفو، حيث مئات الآلاف من المسلمين البوسنيين، ومليونان من الألبانيين يعانون الحرمان المنتظم والإرهاب على أيدي النظام الحاكم في بلغراد.

وفوق كل اعتبار، سيكون من الضروري بل ومن الطبيعي بعد انهيارهم الكامل دراسة الاستراتيجية والمفاهيم الكفيلة بحسم المسألة التي حلت بجمهورية البوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، من المنطقي تماما، وبعد وضعنا الغرور جانبا، أن ننظر نظرة ناقدة إلى فشل أولئك الوسطاء الرئيسيين الذين أوكلت إليهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مهمة تعزيز المبادئ الراسخة وتنفيذها وإلى حالة فقدان الثقة جديا فيهم. وإن عدم التوسع في الأخطاء الخطيرة أو في الافتراضات الخاطئة للاستراتيجية الراهنة لإيجاد حل للأزمة في البوسنة والهرسك، والإبقاء على الخطط نفسها وعلى "المتعاقدين" أنفسهم حتى بعد فشلهم الكامل، سيكون أمرا غير منطقي وسيقضي على احتمال تحقيق السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم.

والوسطاء الذين ينقذون غرورهم ويعرضون عن جوانب فشلهم المهني عن طريق اختراع نظريات عرقية بشأن الجذور الصربية للكروات والمسلمين البوسنيين على حد سواء، عن طريق التدخل في عمل المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب أو عن طريق مساواة الأشخاص الذين يمارسون الإرهاب بالأشخاص الذين يمارس ضدهم لا يمكن أن يسهم في شيء سوى في مزيد من التعقيد وجوانب الفشل والمعاناة للناس الأبرياء.

والعمل الذي قامت به كرواتيا دفاعا عن أراضيها وحقوقها وتعزيزا للسلام والاستقرار داخل حدودها حول إلى رماد العديد من المغالطات الرئيسية التي

والجبل الأسود) بدورها في تنفيذ أي تسوية تفاوضية للأقلية الصربية في كرواتيا.

وهذا الربط سيكون هاما بشكل خاص فيما يتعلق بالتوصل لحل ناجح لمشكلة الأراضي التي لا تزال محتلة في كرواتيا - منطقة فوكوفار، أو قطاع الشرق سابقا. وحكومة بلدي ليست لديها خطط عسكرية حالية لهذه المنطقة وستستغل جميع الموارد الممكنة لحل المشكلة بالطرق السلمية. إن احتلال بلغراد لهذا الإقليم من كرواتيا واضح تماما، وأي تخفيف سابق لأوانه لنظام الجزاءات دون حل هذه المشكلة أولا قد لا يترك أمام حكومة بلدي خيارا آخر غير الخيار العسكري.

وحكومة بلدي ستتطلع أيضا إلى عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) لمساعدة كرواتيا في حل مشكلة منطقة فوكوفار بالطرق السلمية. وتنفيذ (أنكرو) لمهمتها، التي تتطلب أيضا مراقبة الحدود الدولية لكرواتيا التي ليست تحت سلطة الحكومة الكرواتية، سيقطع شوطا طويلا لتحقيق هذا الهدف الحاسم لعملية السلام، وإذ تعيد (أنكرو) تحديد دورها في إعادة ضم مناطق كرواتيا، ترحب حكومة بلدي بإعادة وزع بعض مواردها الزائدة إلى الحدود الدولية في منطقة فوكوفار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) أشكر ممثل كرواتيا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل البوسنة والهرسك وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم مهام رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، وبأن أتمنى لكم كل نجاح. وأود أيضا أن أشيد بالمساهمة القيمة لسلفكم، السيد مارتينيز بلانكو ووفد هندوراس بأكمله، في قيادة عمل المجلس الشهر الماضي.

هناك مشروعا قرارين معروضين على المجلس اليوم. وهما يركزان على أكبر نتيجة لروح المغامرة الخطرة التي تتصف بها قيادة صربيا القومية وعدم استعداد المجتمع الدولي لوقف العدوان، والإرهاب والإبادة في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا وعدم قدرته على ذلك.

إن الانتصار الكرواتي كشف في آن واحد عن الطبيعة الحقيقية للإرهابيين وعن المفاهيم الخاطئة الخطيرة للمجتمع الدولي الذي بدلا من أن يحدد هوية المجرمين بسرعة، عمل على ترفيتهم إلى مفاوضين وأسغ عليهم تقريرا صفة مسؤولين حكوميين ورجال دولة. وكشف أيضا عن منطق المعتدي وعن آلية ومركبي الأعمال العدائية والإرهاب في كرواتيا والبوسنة والهرسك. ولقد دل على أن زعماء الإرهاب لا يهتمون حتى بحياة مواطنيهم وشعبهم بالذات. إن مارتيتش وقادته، وليس جيش كرواتيا وشرطتها، هم الذين طردوا الصرب من كرايينا وحملوا السكان الأبرياء على هجر ديارهم باتجاه المنفى في صربيا، التي قام قادتها مرات عديدة في الماضي ومرة أخرى الآن بالتلاعب بمشاعر الصرب الموجودين في أجزاء أخرى من البلقان، واستعملوهم ذخيرة لمدافعهم.

والخلاف بين زعماء صرب كرايينا الذي أفادت عنه وكالة الأنباء الصربية ووسائل الإعلام الدولية يبين أن هدفهم كان البدء بهذه الهجرة الهائلة للسكان بغية تحريض المجتمع الدولي على الرد على كرواتيا، وجر صربيا مرة أخرى إلى المغامرة بحرب مكشوفة.

إن المدنيين الصرب الأبرياء يتلاعب بهم مرة أخرى زعماءهم والمتاجرون في السوق السوداء والذين يجنون الأرباح من الحروب، والهواة من رجال الدولة ولا سيما أصحاب الاختصاص بجرائم الحرب. فلنأمل أن يكون العالم قد شهد للمرة الأخيرة هذه الصور المحزنة التي يوجهها إلينا أولئك الذين أقدموا ولأكثر من ثلاث سنوات على عرقلة عمل ممثلي المجتمع الدولي المتعاونين جدا عن طريق رفض جميع المبادرات لحل الأزمة في كرواتيا وإعادة الدمج السلمي لكرايينا في دولة كرواتيا ذات السيادة والمستقلة.

ويمكن للعالم، بل وينبغي له أيضا، أن يحيط علما بأن هذه الهجرة الأخيرة للصرب من كرواتيا، على الرغم من أنها محزنة وسيئة للغاية، وعلى الرغم من أنها هجرة كبيرة وغير ضرورية، تختلف في جوهرها بعض الشيء عن أعمال الطرد والإبادة التي تعرض لها السكان على مدى الأربع سنوات الأخيرة في أراضي كرواتيا والبوسنة والهرسك. فالصرب الذين كانوا يقيمون في كرواتيا المحتلة سابقا يتكونها في عربات - في جرارات زراعية، وسيارات، وحافلات - مصطحبين معهم جزءا

ترتكبها بعض العناصر الرئيسية للترويج لمخططاتها الخاصة.

والعمل الكرواتي أبقى على منطقتي بيهاتش والأمنة التي تخلى عنها المجتمع الدولي بعد تنازله عن منطقتي جييا وسربرينيتسا الآمنتين للمدعوين إلى لاهاي، أي ملاديتش وكراديتش، وقضى على أسطورة عدم إمكان قهر العصابات الصربية المسلحة.

ولقد قضى على فرضية أولئك الذين خاطبوا عن جهل البوسنة والهرسك وكرواتيا والعالم الذي يطالب بالعدالة قائلين أن أي إجراء يتخذ ضد المعتدي في البوسنة والهرسك يتطلب القوة الجبرارة التي استخدمت في الخليج.

ولقد أحبط حجج أولئك الذين لا يدخرون جهدا من أجل إقناع البوسنة والهرسك وكرواتيا على حد سواء بقبول الهزيمة العسكرية وبقبول ترسيم حدودهما ليس وفقا لخطة تقدم إلى بالي وكنين فحسب - وهي خطة كانت تلقى الرفض في كل مرة - بل ووفقا لخطة يملئها بتكبر كراديتش، وملاديتش، ومارتيتش.

ولقد منع المجتمع الدولي من مكافأة العدوان اليوغوسلافي في كرواتيا الذي كان يمكن أن يفضي إلى إلحاق الضرر والمعاناة بنوعية الحياة في أراضي يوغوسلافيا السابقة لعقود مقبلة على نحو يتعذر إصلاحه.

والعمل الكرواتي المتمثل في إطفاء الحريق في عقر دارها وإخضاع الذين أشعلوا الحريق دل على أن البعض في المجتمع الدولي بدأ يكافح فعلا من أجل الإبقاء على الاحتلال بدلا من إحلال السلم والاستقرار.

وتحيد المركز الإرهابي في كرواتيا ينبغي أن يوقف أيضا الهدر المالي الملقى على عاتق مسددي الضرائب العالميين من أجل قوة السلم والجهاز البيروقراطي المقصود منه الإبقاء على الوضع الراهن في كرواتيا. وهذا العبء يتحمل معظمه مسدود الضرائب في البلد الذي يستضيف الأمم المتحدة والذي ساعدت حكمته على إنشاء وتحقيق فكريتي عصابة الأمم المتحدة.

إن هذه الهزيمة ليست هزيمة الشعب الصربي في كرواتيا، على الرغم من أن أبناء الشعب الصربي لسوء الطالع يستسلمون للتلاعبات وآلية الدعاية التابعة للمجرمين المسلحين وصربيا ميلوسوفيتش ويدفعون الثمن الآن. وهذا الانتصار هو انتصار الجيش الكرواتي على الإرهابيين والمجرمين بين الشعب الصربي، الذين أرادوا ممارسة العنف ضد التاريخ والمدنيين الأبرياء في كلا الجانبين. وعندما تتحقق العدالة، تحدونني الثقة بأن الشعبين الصربي والكرواتي على حد سواء سيجدان السبيل الذي يفضي إلى إعادة تأهيل أنفسهما من المظالم التي ارتكبت ضدهم، وإلى التئام الجراح مهما كانت عميقة. لذلك فإن تحقيق العدالة لم يأت مبكرا قط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على العبارات الرقيقة التي وجهها لي.

وفقا للقرار الذي اتخذناه في بداية هذه الجلسة، أَدْعُو الآن السفير دراغومير ديوكيتش الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الساعات الأولى من صباح ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، قامت حكومة كرواتيا ونظام السيد تودجمان بالعمل النهائي لتحقيق أهداف الوطنيين المتطرفين والفاشستيين الكروات لإبادة أو طرد الشعب الصربي من كرايينا. وقد أثبتت كرواتيا على نحو قاطع، من خلال قصفها العشوائي بالصواريخ والمدفعية لكل الأهداف المدنية في جميع مدن كرايينا الصربية، أن أحد أهدافها، بصرف النظر عن فرض سيادتها على كرايينا، إحداث خسائر كبيرة بين السكان المدنيين والحفز على النزوح الجماعي للصرّب من أجل إنشاء دولة كرواتية نقية عرقيا. وللأسف نجحت استراتيجية كرواتيا لأن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب، أي تقريبا جميع سكان أجزاء كرايينا الذين تعرضوا للعدوان الكرواتي الأخير، يهربون الآن من كرايينا الى الأراضي المجاورة من البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا دون شك أكبر مثال على عملية "التطهير العرقي" الواسع النطاق منذ بدأت الأزمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩١.

وبعد أكثر من مائة عام، يجري الآن التنفيذ العملي للحل النهائي الأخير للمتطرفين الكروات، ذلك الحل الذي

كثيرا من أمتعتهم. أما المسلمون والكروات فقد تعين عليهم ترك كل شيء والانطلاق نحو المجهول مجتازين في معظم الأحيان الحقول المزروعة بالألغام والخطوط الأمامية للجيّهة، وبعد تعرضهم مرارا للإهانة والاغتصاب والتغذيب والضرب - بينما قتل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ منهم في مجازر جماعية للحيلولة دون وصولهم إلى أي مكان.

ولحسن الطالع، ومع هذه الهجرة الأخيرة للمدنيين الصرب الأبرياء، ارتفعت مستويات الاهتمام لدى المجتمع الدولي، وبخاصة لدى المنظمات الإنسانية بغية التخفيف من محنة هؤلاء الناس وكفالة سلامتهم. ولقد رأينا بصورة متزايدة صورا لأعضاء قياديين في منظمات إنسانية دولية وأرفع الممثلين في الأمم المتحدة الذين لم يكونوا حتى على مقربة من فوكوفار، أو برييدور، أو فوكا أو سربرينيتسا، ناهيك عن معسكرات الاعتقال في البوسنة والهرسك حيث قضى عشرات آلاف المسلمين البوسنيين الأبرياء نحبهم. ويحدونا الأمل في أن تبقى هذه المستويات المحسنة مطبقة في المستقبل وفي أن تمتد إلى جميع المناطق، ولكن فلنأمل أيضا وقبل كل شيء فلننخذ جميع التدابير الضرورية من أجل إيجاد حالة تنتفي فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية وأعمال الإنقاذ في هذه المنطقة.

إن كرواتيا، قبل كل شيء، لم تعرض السلم والاستقرار للخطر في ما قامت به مؤخرا من عمل. بل إنها أسهمت، عن طريق استخدام سيادتها وحقوقها الأصلية، إسهاما كبيرا في السلم وأوجدت الظروف التي يمكن أن يتعظ منها صرب البالي من الهزيمة التي لحقت بأصدقائهم في كنين.

وينبغي للعالم ألا يفتش في كرواتيا عن الجناة المسؤولين عن هجرة عشرات آلاف المدنيين - الذين تخفى بينهم السفاحون المسلحون والمدسوسون الذين نشروا الرعب على مدى أربع سنين ليس في كرواتيا وغرب البوسنة فحسب، بل وبين مواطنيهم بالذات. فالجناة المسؤولون عن هذه الهجرة الأخيرة فروا فعلا إلى بلغراد. وينبغي البحث عنهم هناك، مع رؤسائهم الذين يوجهون اللوم إليهم الآن، والذين بدأوا يدركون محدودية وعدم جدوى الأعمال العدائية العسكرية التي لم يكن القصد منها سوى خدمة أهدافهم السياسية.

تؤدي الى تصعيد الحالة، وبصفة خاصة أن تتوقف عن كل الأعمال العسكرية في القطاع الجنوبي وحوله؛ وتصرفت في تجاهل تام أيضا للتحذيرات من أنه في حالة عدم الامتثال لهذا المطلب فإن مجلس الأمن سوف ينظر في اتخاذ خطوات أخرى لضمان مثل هذا الامتثال. والقوات الكرواتية في هجومها الشامل استهدفت عن عمد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة فقتلت وجرحت الكثيرين منهم. ولا عجب إذن في أن الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة، السيد كارل بيلد، أدان الهجوم الكرواتي بأشد العبارات وتحدث عن إمكانية إدانة السيد تودجمان بارتكاب جرائم حرب.

وكرواتيا، بشنها هذا الهجوم ضد كرايينا، أوضحت بجلاء أنها تمثل أكبر خطر على السلام في البلقان. ومن الجدير بالإشارة بوجه خاص إلى أن عدوان كرواتيا الوحشي تم في وقت استئناف المفاوضات المباشرة بين كنين وزغرب، التي عبر فيها الجانب الكراييني عن استعداداه الكامل لحل سياسي للحالة في كرايينا، مقدما تنازلات جادة وقابلا خطة النقاط السبع للتسوية العاجلة، تلك الخطة التي كان قد اقترحها الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة السيد ستولتينبرغ. وكما حدث في مناسبات كثيرة عندما ظهر احتمال التوصل الى تسوية تفاوضية سلمية للأزمة في يوغوسلافيا السابقة اتخذت إجراءات لإجهاض الحل السياسي وساد مرة أخرى خيار الحرب.

ومن الواضح أن حكومة كرواتيا ما كان يمكن أن تجرؤ على اتخاذ قرار بشن مثل هذا العدوان الواسع النطاق الذي خطط له تخطيطا جيدا بدون تأييد بعض الدول الكبرى. وهذا التأييد استمر منذ اعتراف ألمانيا السابق لأوانه بكرواتيا وغيرها من الجمهوريات اليوغوسلافية. وقد قررت هذه الدول الكبرى أن تتجنب السياسة الوحيدة الممكنة من أجل التوصل الى تسوية دائمة وعادلة للأزمة اليوغوسلافية - وهي المعاملة المتكافئة تماما لكل الأمم اليوغوسلافية ومصالحها - وفضلت عليها سياسة تقوم على الكيل بمكيالين والدعم المتحيز لبعض الأطراف وإدانة الآخرين وتصويرهم بأبشع صورة على نحو لم يسبق له مثيل.

ولا يغيب عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن حكومة الولايات المتحدة وقعت على اتفاق للتعاون العسكري مع كرواتيا. فالمستشارون العسكريون

تجسد في المبدأ المشين لزعيم الحزب الكرواتي اليميني، أنتي ستار سيفيتش، لحل المسألة الصربية، وتقضي بإبادة الثلث وطرده الثلث واستيعاب الثلث. إن نظام السيد تودجمان يوشك على النجاح في تحقيق ما لم ينجح في تحقيقه الفاشيون الكروات خلال كابوس الحرب العالمية الثانية، عندما ذبح ٧٠٠٠٠٠ من الصرب فيما يسمى بـ "دولة كرواتيا المستقلة": ألا وهما الإبادة الكاملة للصرب وإزالتهم من ديار أجدادهم في كرايينا.

إن عملية إبادة الأجناس التي تقوم بها حكومة كرواتيا ضد صرب كرايينا، وعملية القتل الجماعي للمدنيين من النساء والأطفال والمسنين دليل دامغ على أن الخوف من نظام السيد تودجمان - ورايته التي يتحمل رقعة الشطرنج والتي في ظلها قتل الكثيرون من الصرب دون رحمة خلال الحرب العالمية الثانية - الموجود في نفوس صرب كرايينا له ما يبرره تماما وانهم ليس لديهم من خيار سوى الثورة ضده.

وقبل فترة طويلة من العدوان ضد صرب كرايينا، بدأت كرواتيا في الضغط وعمليات التحضير المكثفة لمواجهة الصرب. وكان قد هرب بالفعل ٣٥٠٠٠٠ من الصرب من الأراضي الخاضعة لسيطرة كرواتيا. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء الذين حاولوا البقاء في ديارهم أسيتت معاملتهم بكل الطرق الممكنة وتم تحويل الكثيرين منهم الى الديانة الكاثوليكية بالقوة. لقد تفتش التمييز في كل مجالات الحياة والعمل اليومية مثل الطرد والتسريح من العمل على أساس الجنسية والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية والحقوق المدنية. وخلال عدوان كرواتيا ضد المناطق المحمية من الأمم المتحدة في القطاع الغربي في أيار/مايو من هذا العام، تعرض كل الصرب تقريبا للقتل أو الجرح أو السجن أو الطرد من المنطقة.

ومن خلال اختيار القيام بعدوان شامل ضد جمهورية كرايينا الصربية، فإن حكومة كرواتيا لم تهجم فحسب السكان الصرب بل انتهكت أيضا انتهاكا صارخا قرارات مجلس الأمن التي أُنشأت مناطق محمية في كرايينا بهدف حماية السكان المحليين، ونقضت خطة فانس. وقد تصرفت حكومة كرواتيا في تجاهل تام لمطالب مجلس الأمن الواضحة والقاطعة الواردة في قراره ٩٩٤ (١٩٩٥) وفي عدد من بياناته الرئاسية، بأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات العسكرية التي يمكن أن

أشد الاحتياجات إلحاحا الأغذية والأدوية والإمدادات الطبية والملابس والخيام والأغطية.

ونأمل أن يبدي المجتمع الدولي اهتماما وتعاطفا مع المصير المأساوي لصرب كرايينا وأن يستجيب على نحو عاجل للكارثة الإنسانية غير المسبوقة حيث خسر صرب كرايينا كل شيء ولم يعد في مقدورهم أن يصبروا أكثر من ذلك.

وتحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مجلس الأمن على أن يجبر كرواتيا على السماح بوصول ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى أراضي كرايينا التي احتلتها القوات المسلحة الكرواتية مؤخرا من أجل القيام بتحقيق موضوعي وشامل في أفضع جرائم ارتكبت ضد صرب كرايينا من المذابح والتعذيب وإطلاق النار على طوابير اللاجئين، واستخدام الجنود الصرب والمدنيين وممثلي الأمم المتحدة دروعا إنسانية، وعمليات النهب الواسع النطاق.

منذ بداية اندلاع الأزمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة قام مجلس الأمن بتوجيه قراراته وأنشطته ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفرض عليها بغير أي مبرر على الإطلاق أصعب العقوبات وأشدّها وأشملها، وهي عقوبات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. والسؤال التالي لا بد من أن يطرح: ما هي المعايير التي يعمل على أساسها مجلس الأمن الآن في ضوء العدوان الكرواتي الصريح على كرايينا والانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني؟

وحتى بغير العقوبات التي كانت آثارها بمثابة كوارث، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن يكون في مقدورها أن تواجه العبء الهائل الناجم عن نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد الذين يحتاجون إلى المأوى والإمدادات الغذائية والأدوية والملابس، خاصة وأن معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ومن الجرحى والمرضى. وهذا سبب آخر أدعى لطلب مشروع بأن ترفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على سبيل الاستعجال لأنها تقف في طريق الحل السياسي الشامل للأزمة اليوغوسلافية.

ومن ناحية أخرى فإن مجلس الأمن للأسف لا يحاول حتى العمل على تنفيذ قراراته ومقرراته المتعلقة بحظر

الأمريكيون يقدمون مساعدات تقنية وسوقية للقوات المسلحة الكرواتية. كذلك فإن الولايات المتحدة أيدت بقوة الاتحاد بين المسلمين البوسنيين والكروات واتحاده مع كرواتيا، في محاولة لخلق جبهة معادية للصرب في البلقان. ونتائج هذا التعاون أثمرت الآن في شكل عدوان من جانب كرواتيا ضد كرايينا. وقد أكد وزير خارجية كرواتيا نفسه أن الولايات المتحدة قدمت المشورة لكرواتيا حول طريقة تنفيذ الهجوم الشامل على كرايينا الصربية ووافقت ضمنا على هذه العملية. ويتضح أيضا من العدوان الجاري أن حظر السلاح ضد كرواتيا كان زائفا لأن كرواتيا منذ بداية هذا الحظر تحصل على أحدث الأسلحة.

ومما يشير القلق والبلبله بشكل خاص أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لم يدينا العدوان الكرواتي الوحشي. وما الذي ينبغي أن يحدث حتى يقرر مجلس الأمن التصرف ويضع حدا للعدوان المتعمد من جانب كرواتيا ضد كرايينا والتهديد الهائل للسلم والأمن في المنطقة والذي يمكن أن يؤدي إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه وإلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وبعد أن شنت كرواتيا سبع هجمات مسلحة سابقة على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٩٢، في إهانة وقحة لكل عملية الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، قررت أن تقضي بالكامل على المناطق المشمولة بالحماية وبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فضلا عن ذلك تجاهلت كرواتيا تجاهلا كاملا نداءات المجتمع الدولي بالتخلي عن الخيار العسكري وإبداء الاحترام الواجب لممثلي الأمم المتحدة.

فهل يمكن السماح لهذا بأن يمر دون عقاب؟

وتعرب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن قلقها العميق في أعقاب الحالة الإنسانية المفضجة الناجمة عن العدوان الكرواتي على كرايينا. وقد اتخذت بدورها إجراءات عاجلة وحيوية، ولكننا نطالب مجلس الأمن بأن يطلب من جميع أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية أن يقدموا مساعدات عاجلة للتخفيف من المصير المأساوي الذي يواجهه ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ صربي أرغموا على الفرار من كرايينا. ومن بين

السابقة، أي الطرد الفعلي لل صرب من كرايينا، قابلها مجلس الأمن ببرود مقارنة بحالات اتخذ فيها المجلس إجراءات إزاء فظائع ارتكبت ضد شعوب أخرى.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكرر التزامها القوي بحل تفاوضي سياسي لكل المشاكل في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وبصفة خاصة، تلك الناشئة عن عدوان كرواتيا على كرايينا.

وإذ نشق بأن أوروبا والمجتمع الدولي برمته لا يمكن أن يقبل بالإنشاء الوحشي لكرواتيا النقية عرقيا، القائمة على طرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء، فإننا نتوقع ردا مباشرا وفوريا من هذا المجلس. وإذا أخفق مجلس الأمن في الرد على هذا النحو، فسيصبح متواطئا في إنزال مأساة بشعب بأكمله عاش في هذه الأراضي منذ قرون ولن يكون في مقدوره أن يتصل من مسؤوليته عن جميع العواقب التي قد تنشأ نتيجة للعدوان الكرواتي الوحشي.

إن الوقت لاتخاذ إجراء عاجل والتوصل الى حل سياسي في أراضي يوغوسلافيا السابقة يكاد ينفذ. ومع كل يوم يمر، سنواجه تحديات جديدة تجعل الحالة أكثر تعقيدا وأشد خطورة، وليس بالنسبة لدول المنطقة فقط. وإذا كان مجلس الأمن يرغب حقا في تفاذي ذلك، فيجب عليه أن يتصرف تصرفا فوريا وحاسما بغير مزيد من التأخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للمضي في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان الهدف من تدخل المجتمع الدولي في أقاليم يوغوسلافيا السابقة هو تشجيع السلام، والثني عن القيام

السلاح ضد كرواتيا والبوسنة والهرسك، ومنع أعمال "التطهير العرقي" ومحاكمة مجرمي الحرب من الكرواتيين، فضلا عن البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكرواتيين.

وتلاحظ حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأشد درجات السخط والمرارة أن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات حاسمة لوقف وإبطال مفعول السياسة الوحشية التي تنتهجها كرواتيا ضد صرب كرايينا. لقد انقضت أسبوع دون أن يدين مجلس الأمن ولو بكلمة واحدة عملية القصف الشامل لمدين كرايينا وتدمير شبكة المياه وقصف المستشفيات وغيرها من الأهداف المدنية والقتل العمد للمدنيين الأبرياء وارتكاب جرائم الحرب ضدهم.

وهناك مسؤولية خاصة تقع على مجلس الأمن، ودوره الأساسي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن وحماية ضحايا العدوان. ومجلس الأمن الذي سلم بالفعل بأن هذه الأعمال من جانب كرواتيا تهدد بتصعيد الصراع الجاري هناك بشكل خطير، يجب أن يتخذ إجراءات حاسمة وملموسة ضد أعمال الإجرام والإبادة الجماعية هذه التي ترتكبها كرواتيا.

وتشعر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بخيبة أمل شديدة لأن مجلس الأمن لم يدين بقوة عدوان كرواتيا والجرائم التي ارتكبت وخاصة "التطهير العرقي" والانتهاكات الصارخة الأخرى للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي في وقت الحرب، وذلك في ضوء الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها جيش كرواتيا ضد المدنيين الصرب وأسرى الحرب.

ومما يشير الانزعاج بشكل خاص أن المجلس لم يطالب بانسحاب القوات الكرواتية الى المواقع التي كانت موجودة فيها قبل عدوان ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، وأن النداءات بفرض جزاءات شاملة ضد كرواتيا قد أغفلت. ومشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده يمثل استجابة باهتة وغير مناسبة على الإطلاق للمأساة التي ما زالت مستمرة في كرايينا. ومرة أخرى لم يتمكن مجلس الأمن من التخلي عن تحيزه الدائم في معاملة شعوب يوغوسلافيا السابقة على نحو غير متكافئ. فأكبر عملية "تطهير عرقي" ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا

أدنا بشدة وبصورة متكررة صرب البوسنة على ارتكاب مثل هذه الأعمال، ونرى من غير المقبول، في المقام الأول، أن تأتي هذه الأعمال من جيش دولة عضو في الأمم المتحدة. ونأمل أن تستكمل في القريب العاجل التحقيقات والإجراءات القانونية الجارية حاليا لتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نؤيد تمام التأييد الطلب الموجه الى الأمين العام في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار بأن يقوم على وجه الاستعجال وبالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية بتقييم الحالة الإنسانية والاحتياجات الخاصة بالسكان المدنيين، اللاجئين منهم والمشردين دوليا. فضلا عن ذلك نطالب السلطات الكرواتية بأن تتحرك بسرعة لاستعادة الأحوال الطبيعية في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وكفالة المرور الآمن لمن يريدون المغادرة، وتشجيع من يفضلون العودة الى ديارهم.

وكما أكد مجلس الأمن بصفة متكررة، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في كرواتيا، بل الواقع في كل أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ويعتقد وفد بلدي أنه لا بد إذن من بذل كل الجهود، بل وتكثيفها، لتجنب توسيع نطاق الحرب في منطقة البلقان. ونحث جميع الأطراف والمعنيين الآخرين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس على جميع الجبهات وخاصة في المنطقة المعروفة بقطاع الشرق. كما نطالب جميع الأطراف بالعودة الى مائدة التفاوض واستئناف المحادثات فورا تحت رعاية الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

يعتقد وفد بلدي أنه مازال في الإمكان الاهتداء الى حل سلمي للصراع في كرواتيا والبوسنة، وأن هذا الحل أصبح الآن ملحا أكثر من أي وقت مضى. وأن احتمال اندلاع صراع أوسع نطاقا في البلقان ليس بالأمر الذي يتعذر تجنبه. بل ربما تكون الأحداث في الميدان قد أتاحت بالفعل إمكانيات جديدة للتفاوض على تسوية ما في منطقة البلقان. ومع ذلك فإن الوقت أصبح عنصرا جوهريا في هذا السياق، وعلينا أن نضاعف جهودنا إذا أردنا أن نستفيد من التطورات الأخيرة في الميدان لاستئناف المفاوضات السياسية وتكثيفها.

بمزيد من الأعمال الحربية، وبالتالي كان اندلاع الأعمال العدائية والهجوم العسكري الواسع النطاق من جانب الحكومة الكرواتية بعد فشل محادثات جنيف الأخيرة أمرا يدعو الى الأسف. وعليه، أدان مجلس الأمن هذه التطورات السلبية في بيانها الرئاسي المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥.

وقد أدى شن الهجوم العسكري الى نتائج خطيرة وسلبية للغاية. وعن طريق رسالة الأمين العام المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، والجلسات الإعلامية المستمرة التي تعقدها الأمانة العامة يوميا تقريبا، اطلعنا على بعض التطورات المقلقة. فقد تبين لنا، على سبيل المثال، أن أبناءنا أصحاب الخوذ الزرقاء لم يتعرضوا للهجوم فحسب بل إنهم استخدموا أيضا كدروع بشرية، وأجبروا على السير في مقدمة الجيش الكرواتي الزاحف: وأن عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) عانت بالفعل من ثلاث حالات وفاة. وتود حكومة بلدي أن تفتنم هذه الفرصة لكي تبعث بتعازيها الرسمية الى حكومة الجمهورية التشيكية وحكومة الدانمرك على فقدانهما بعض شبابهما الشجعان.

وعلاوة على ذلك، نواجه الآن بكابوس الحالة الإنسانية الناجمة عن الحرب التي خلفت وراءها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين الذين يحتاجون الى مساعدة عاجلة. ولدينا، في هذا الصدد، تقارير مؤكدة عن قصف بعض طوابير اللاجئين والأهداف المدنية.

ومشروع القرار المعروف علينا بشأن كرواتيا هو محاولة للاستجابة لبعض الآثار الناجمة عن الهجوم الواسع الذي شنته الحكومة الكرواتية؛ وهو يستهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار في الحالة. وهو لذلك سيحظى بتأييد وفد بلدي.

ووفقا لنص مشروع القرار، يأسف وفد بلدي لانتهيار محادثات جنيف، ويشجب الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته الحكومة الكرواتية مؤخرا، ويدين قصف الأهداف المدنية. كما تدين حكومة بلدي بلا تحفظ الأعمال غير المقبولة التي ارتكبتها الحكومة الكرواتية ضد أفراد بعثة أنكرو والسكان المدنيين، وتود أن تذكر الحكومة الكرواتية بأن من واجبها أن تضمن سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة داخل أراضيها، كما نذكرها بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. لقد

لقد كان ثمن الهجوم الكرواتي، من حيث الأرواح البشرية والمعاناة الإنسانية، ثمنا باهظا. وهكذا تكون كرواتيا قد أخذت على عاتقها مسؤولية جسيمة. وعليها الآن أن تواجه العواقب. وإحدى هذه العواقب هي أن سلوك كرواتيا فيما يتعلق بمعاملة السكان الصرب وحقوق الإنسان الخاصة بهم سيكون موضع مراقبة يقظة من المجتمع الدولي.

ونحن ندين بشدة قصف الأهداف المدنية والهجمات التي تشنها الحكومة الكرواتية على أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما تلك الهجمات التي أدت الى وفاة جندي دانمركي وجنديين تشيكيين من أعضاء تلك القوات. ونعرب عن تعازينا للحكومتين الدانمركية والتشيكية والى أسر الراحلين. وثمة تقارير أخرى عن هجمات واعتداءات على أفراد عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) والمدنيين الصرب. ونتوقع من الجانب الكرواتي أن يدرس هذه الادعاءات بأقصى درجة من الجدية وأن يحاكم من تثبت إدانتهم من أفراد قواته المسلحة باقتراح هذه الجرائم، ونرحب في هذا الصدد بالوعود التي سمعناها للتو من ممثل كرواتيا.

إن التزام ألمانيا بسيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية ما زال وطيدا. وردا على ما قاله منذ لحظات ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أريد أن أوضح له أن العصيان المسلح في المناطق التي يسكنها الصرب أساسا في كرايينا، وفرض السيطرة الصربية على جزء كبير من أراضي كرواتيا من جانب الصرب الكرواتيين، الذي تم في عام ١٩٩١ بمساعدة حاسمة من الجيش اليوغوسلافي السابق، أمر لا يجوز نسيانه، ولا يمكن لأي بلد أن يقبله.

وفي حين نأسف أسفا عميقا للعمل الكرواتي الأخير، فإننا مستعدون للإقرار بأن صبر كرواتيا قد اختبر، ولفترة طويلة، بشكل حاد نتيجة لعناد الصرب الكرواتيين والعدد الكبير من حالات خرق وقف إطلاق النار التي ارتكبتها قوات الصرب الكرواتيين ونمط هجماتهم عبر الحدود، لا سيما في منطقة بيهاتش.

وترى ألمانيا أن هناك الآن ثلاث أولويات. أولا، لا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، كما ينبغي ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ثانيا، لا بد من العمل على

وعلى فريق الاتصال أيضا أن يضاعف جهوده في هذا الصدد، وأن يبدي قدرا أكبر من وحدة العمل في تعامله مع جميع الأطراف دون أية تحيزات. وعلينا أن نقترح حولا تشجع على التوصل الى سلام شامل ودائم يضمن لكل الدول في إقليم يوغوسلافيا السابقة سيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وعلى أساس الاعتراف المتبادل بين جميع الدول التي خلقت يوغوسلافيا، وعلاوة على ذلك، فإن كل الجهود والمبادرات الصادقة يجب أن تكون موضع ترحيب وتشجيع، وهذا ما يجعل المبادرة الأخيرة التي قدمها الرئيس يلتسين رئيس الاتحاد الروسي، وكذلك مبادرات بعض الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال جديرة بتأييدنا الكامل.

وأخيرا، نحیی جميع أفراد بعثة "أنكرو" وقوة الأمم المتحدة للحماية، على خدمتهم المتواصلة لقضية السلام، واضطلاعهم بواجباتهم النبيلة في ظروف استثنائية وبالغة الصعوبة.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تعكس المناقشة الجارية اليوم بشأن كرواتيا حقيقة محزنة مؤداها أن منطق المواجهة والحرب قد انتصر مرة أخرى في يوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من الجهود الجبارة والمتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، لم يسفر البحث عن تسوية تفاوضية شاملة من شأنها أن تعيد السلام والتعايش السلمي الى يوغوسلافيا السابقة عن النتائج المنشودة. وبدلا من ذلك، نشهد صور المعاناة البشرية والمنازل المحترقة وعشرات الألوف من اللاجئين الراحلين. ومن ثم، وبشعور عميق من الإحباط، تحتم علينا أن نلاحظ مرة أخرى أن الريبة المتبادلة والتوترات والكراهية التي أطلق لها العنان في عام ١٩٩١ بعد اشتعال نعرة قومية مفرطة مازالت تستحوذ على يوغوسلافيا السابقة.

وألمانيا تشجب بشدة قرار الحكومة الكرواتية باستخدام الوسائل العسكرية لاستعادة الأراضي الكرواتية المعروفة سابقا باسم قطاع الجنوب وقطاع الشمال. وقد حث المستشار كول ووزير الخارجية كينكل الحكومة الكرواتية، حتى آخر لحظة، أن تحجم عن استعمال القوة وأن تستنفذ بالكامل كل وسائل الحوار والمفاوضات من أجل إعادة إدماج الأراضي المذكورة سلميا.

تفاقما شديدا نتيجة للتصاعد السريع في الصراع العسكري والهجمات على أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام مما دفع بالمدنيين الأبرياء الى حالة لا توصف من البؤس وأرغم عددا كبيرا من اللاجئين على ترك وطنهم. إن الحالة الإنسانية في المنطقة بالغة الخطورة ويشعر الوفد الصيني بقلق عميق إزاء هذه الحالة.

لقد تفاقم الوضع الحالي في يوغوسلافيا السابقة وأصبح أكثر توترا واضطرابا عوضا عن أن يهدأ. ومتى انتشرت نيران الحرب فسيصبح من المتعذر التحكم في الوضع والسيطرة عليه. ولن يتسبب هذا في كوارث رهيبه للسكان في المنطقة فحسب بل سيشكل أيضا تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في أوروبا والعالم بأجمعه. وعليه فنحن نناشد، وبقوة، الأطراف المعنية، أخذين بعين الاعتبار مصالح كل الجماعات العرقية في المنطقة على المدى الطويل، أن توقف كل الأعمال العسكرية فورا وأن تسوى نزاعاتها بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات. ومن اللازم في الوقت الحاضر حل مشكلة النزوح الجماعي للاجئين وغيره من المشاكل الإنسانية الخطيرة. ونناشد بقوة، في ذات الوقت، الأطراف المعنية أن تضمن سلامة أفراد عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكروا).

لقد كان رأينا دائما أنه لا بد من احترام استقلال كل البلدان في جمهورية يوغوسلافيا السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا، وأنه ينبغي على بلدان المنطقة أن يعترف بعضها ببعض وأن تعيش في وئام وأن تعمل معا لدفع عملية التسوية السياسية الشاملة الى الأمام. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية والسياسية التي يقوم بها المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية.

إن مشروع القرار المعروض علينا يحث الأطراف في الصراع على أن توقف فورا الأعمال العدائية وتستأنف المفاوضات في تاريخ مبكر ويدعو الى حل عاجل للمشاكل الإنسانية، لا سيما تلك المتعلقة باللاجئين حتى يتسنى استعادة الاستقرار في المنطقة. ويدعو مشروع القرار أيضا الأطراف لضمان سلامة أفراد أنكرو وحرية حركتهم. وبالتالي فسيصوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار.

وهنا، أود أن أؤكد من جديد أن التحفظ الذي عبر عنه الوفد الصيني إزاء الإشارات الواردة في مشروع

استقرار الحالة في بيهاتش وحولها. ثالثا، لا بد من حمل الأطراف المتصارعة على العودة الى مائدة التفاوض.

ونحث جميع الأطراف بقوة على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس في قطاع الشرق وحوله. وينطبق هذا الطلب أيضا على الحكومة في بلغراد، إذ ينبغي أن نتذكر هنا حصار وسقوط فوكوفار.

وعلى كرواتيا أن تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات لصرب قطاعي الشرق والشمال السابقين. ونحن نشعر بقلق عميق حيال مصير اللاجئين من الصرب الكرواتييين ونعتبر أنه من الأهمية بمكان أن تضمن كرواتيا حق هؤلاء اللاجئين في العودة، وأن تفعل السلطات الكرواتية كل ما في وسعها لتهيئة الظروف ويجاد الأجواء التي تفضي الى مثل هذه العودة.

ونرحب بالالتزامات التي قطعها القادة الكرواتييون على أنفسهم في هذا الصدد، والتي أشار إليها ممثل كرواتيا على التو، في الاتفاق المبرم مع أنكرو في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، ونهيب بالسلطات الكرواتية التقيد الصارم بهذه الالتزامات. وعلى كرواتيا أن تهيئ حالة تمكن الصرب الكرواتييين، بمن فيهم أولئك الذين يفرون حاليا من كرواتيا، من أن يتوقعوا بوضوح في أن يكون في مقدورهم العيش في سلام وأمن وكرامة ودون تمييز في وطنهم. هذا ما نتوقعه أوروبا من كرواتيا.

وتعيد ألمانيا تأكيد استعدادها، رغم وجود أكثر من ٤٠٠٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة في ألمانيا حاليا، للمساعدة على التخفيف من المحنة الإنسانية. ونود أن نناشد جميع الدول، وعلى وجه الخصوص شركاءنا الأوروبيين، أن تحذو حذونا.

وتؤكد ألمانيا مرة أخرى التزامها بجهود التسوية السياسية. وندعو حكومة كرواتيا وقيادة الصرب البوسنيين للتعاون الكامل مع الجهود الدولية الرامية الى تحقيق هذه التسوية السياسية. ولا بد أن يأتي اليوم الذي يصافح فيه الكروات والصرب بعضهم البعض ويعيشون معا في سلام. وانطلاقا من هذا الأمل، سنصوت لصالح مشروع القرار.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تفاقمت الحالة في كرواتيا في الآونة الأخيرة

عنوة. وقد حث مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ الأطراف على أن تمسك عن استخدام القوة، وأن تعطي العملية السياسية التي استهلها السفير ستولتنبرغ، الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة، فرصة للنجاح، خاصة وأن الاقتراحات المقدمة مقبولة بالنسبة لصرب كرايينا كأساس للمضي في المفاوضات. ومما يؤسف له أن كرواتيا لم ترفض تقصي جميع المسارات السياسية المتاحة والأخذ بنصيحة الأمم المتحدة فحسب، ولكنها مضت فشنت هجوما عسكريا على كرايينا مما ترتب عليه آثار مأساوية بالنسبة للسكان الصرب المحليين.

وقد صدمنا صدمة كبرى لأنباء القصف المباشر للأهداف المدنية بالأسلحة الثقيلة، وبما ورد في أنباء أخرى بأنه جرى في بعض الحالات اعتراض سبيل اللاجئين الفارين وذبحهم بوحشية. وأفادت الأنباء أن نحو ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ أو أكثر قد فروا من كرايينا، مما أدى الى مأساة إنسانية ذات نطاق لا مثيل له. ولذا، فلا غرو أن وسائل الإعلام قد وصفت هذه المأساة بأنها أبشع حادث "للتطهير العرقي" منذ بداية الحرب في يوغوسلافيا السابقة. كما أن هناك تقارير تفيد بحدوث عمليات سلب ونهب وتدمير عام لممتلكات الصرب؛ وذلك ليس من شأنه تشجيع صرب كرواتيا على البقاء في البلد أو العودة إليها إن كانوا قد لاذوا بالفعل بالفرار. كما أنها لا تبشر خيرا بالنسبة للسلام والاستقرار في كرواتيا في المستقبل. ذلك أن السلام إذا فرض لا يحتمل أن يكلل بالنجاح، حيث أن صرب كرواتيا سيسعون الى الثأر، ربما ليس اليوم أو غدا أو العام القادم، ولكن في الأجيال القادمة. وهذا هو سبب معارضتنا للحلول العسكرية: فهي لا تسهم في إحلال السلام في المستقبل ولكنها تنزع إلى رهن حياة الأجيال اللاحقة بمستقبل تكتنزه الكراهية وعدم اليقين، مما سيجعل النجاح العسكري المحقق اليوم يبدو انتصارا باهظ الثمن بعد عدة أجيال.

ونناشد السلطات في زغرب احترام حرمة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان للسكان الصرب المحليين، ومعاملة جميع أسرى الحرب وفقا للمعايير المقبولة للقانون الدولي الذي ينظم حقوق الأفراد العسكريين في حالات الصراع. وينبغي السماح لجميع السكان الصربيين الأصل الراغبين في الرحيل بالقيام بذلك دون عائق أو عرقلة. وبالمثل، ينبغي السماح للسكان الراغبين في البقاء أو في العودة

القرار الى الفصل السابع من الميثاق والقرار ٨١٦ (١٩٩٣) يظل كما هو.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانجليزية): إن الصراع في يوغوسلافيا السابقة لا يسهل حله. وقد شاهد المجتمع الدولي بالمأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة في سربيرينيتسا وزيبا في جمهورية البوسنة والهرسك عندما قام الصرب البوسنيون بطرد المدنيين الأبرياء بالآلاف من ديارهم الآمنة ووضعهم على طريق مجهول. واليوم فإن كارثة مماثلة أصابت صرب كرايينا في كرواتيا نتيجة لهجوم عسكري واسع قامت به حكومة كرواتيا ضد كرايينا في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وفي الحالتين، تم تقويض سلطة الأمم المحدة وتحديدها بإزدراء.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن قوات كرواتيا قد أبدت على نحو واضح عدم احترامها لسلطة الأمم المتحدة بالتحرك الى مناطق الفصل والقيام بهجمات متعمدة على أفراد الأمم المتحدة. ووفقا لبعض التقارير فإن قوات الأمم المتحدة التي جثم أفرادها في خنادقهم محاولين الإفلات من تراشق النار، تم التركيز عليها وتهديدها وإزعاجها من جانب قوات حكومة كرواتيا.

وكان الفعل الذي لا يمكن قبوله على الإطلاق، هو أن القوات الكرواتية أمرت أفراد قوة الأمم المتحدة بأن يمشوا أمام الارتال الكرواتية المتقدمة حتى يتسنى استخدامهم كدروع بشرية. وبالتالي فإنه من المناسب تماما أن مشروع القرار المعروض أمامنا يدين إدانة قوية الهجمات على أفراد أنكرو من جانب القوات الكرواتية، بما في ذلك الهجمات التي أدت الى مقتل جندي دانماركي وجند بين تشيكيين من حفظة السلام. ويود وفدي أن يعبر عن تعازيه القلبية لحكومتي الدانمارك والجمهورية التشيكية، ومن خلالهما للأسر المكلمة. ونحن نطالب حكومة كرواتيا باحترام أفراد الأمم المتحدة وضمان سلامة أنكرو وأمنها وحريتها في الحركة حتى تستطيع أن تقوم بولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ونحن نتفهم تماما شعور حكومة كرواتيا بالإحباط إزاء الاحتلال المستمر لأراضيها، ولكننا لا نعتقد أن الحل العسكري هو أفضل رد. ذلك أن استخدام القوة لحل النزاعات غير مقبول بالنسبة لوفد بلدي ونأسف بشدة على قيام قوات الحكومة الكرواتية بضم إقليم كرايينا

الكرواتي للاستيلاء على قطاعات في الشمال والجنوب قد أهدرت بين ليلة وضحاها جهود المجتمع الدولي، وأولا وقبل كل شيء جهود مجلس الأمن، وبلدان مجموعة الاتصال، والوسيطين الدوليين السيد ستولتنبرغ والسيد بيلد في محاولتهما الدائبة للتوصل إلى حل سياسي. وقد أدت الأعمال العسكرية التي قام بها الجيش الكرواتي إلى جعل الحالة في يوغوسلافيا السابقة على حافة حرب كبرى في البلقان - وذلك في الوقت الذي توجد فيه فرص حقيقية لإحراز تقدم على مائدة المفاوضات.

ويجب علينا أن نلاحظ أن ما سيطر في زغرب هو رغبة في ضم المناطق المأهولة بالصرب بالقوة، وهو للأسف ما شجعت عليه عواصم عدد من البلدان الكبرى بصورة غير مباشرة. ونرى بوضوح وضعا يجري فيه التضحية بمبدأ الحل العادل لصالح مذهب الأمر الواقع. ونعتقد أنه سترتب على هذا النهج نتائج ضارة بالنسبة لتسوية الأزمة اليوغوسلافية، وبشكل أعم، بالنسبة للدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وإعادة إقرارهما. وثمة نتيجة لهذه السياسة ظهرت الآن، هي الهجرة الجماعية لسكان كرايينا الصرب الذين عاشوا في هذه المنطقة مئات السنين. ولا يمكن أن يوصف وضع اللاجئين بأقل من كارثة إنسانية. ومما يثير القلق بشكل خاص التقارير التي تفيد بقيام القوات المسلحة الكرواتية بانتهاكات صارخة لقواعد القانون الإنساني الدولي، وبحوادث إطلاق النيران على قوافل المهاجرين في الأراضي البوسنية، وباستخدام القنابل العنقودية.

إن الجانب الكرواتي، في مهاجمته لكرايينا، لم ينتهك العديد من قرارات مجلس الأمن فحسب، بل وشن سلسلة من الهجمات المتعمدة على قوات الأمم المتحدة، مما أدى إلى خسارة في الأرواح. وثمة حالات استخدم فيها العاملين في عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) كدروع بشرية في إجراء العمليات العسكرية، وهو ما أدانه بشدة مجلس الأمن.

إن خطورة الحالة الراهنة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة. ولذلك اشتركنا بفعالية في إعداد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، ويتضمن عددا من الأحكام يقصد بها الحيلولة دون زيادة تفاقم الحالة. ونرى أنه من الأهمية بمكان ما ورد في مشروع القرار من مطالبة حكومة جمهورية كرواتيا بايقاف الأعمال العدائية فورا

بالقيام بذلك في ظل ظروف يشملها الأمان، ودون تمييز أو مضايقة على أساس الأصل العرقي.

وقد كافحت بوتسوانا في تاريخها القصير البالغ ثلاثة عقود تقريبا من أجل حق جميع الشعوب في الحرية السياسية والمساواة بين البشر، ودافعت عن هذا الحق. وقد فعلنا ذلك بدافع من إيماننا المتأصل بالمساواة بين جميع البشر، وبأن كلا من الحرية والعدالة لا تتجزأ. إن تكرار الخطأ لا يؤدي قط الصواب. ونحن نرى أن حرمة الحياة البشرية واحترامها، أمر يشمل جميع الشعوب بغض النظر عن المعتقد أو العرق أو الانتماء الإثني. ولذلك، وبينما نتشاطر تماما آمم ومعاناة شعبي البوسنة والهرسك وكرواتيا بسبب الحرب المحتدمة في بلديهما، احتفظنا في الوقت ذاته بموقف متوازن إزاء النزاعات في هذين البلدين. وقد أيدنا إدانة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي في هذه النزاعات بغض النظر عن هوية من ارتكبها.

ونعتقد أن جميع الدول المنبثقة عن يوغوسلافيا السابقة ستسهم في السلام لو أن كلا منها اعترف بحق الآخر في الوجود داخل حدود آمنة كدول ذات سيادة. ونرى أن الاعتراف بحق كل جمهورية في الوجود سيساعد على إزالة ظروف عدم الأمان الراهنة في البلقان، ولكن لا يمكننا أن نغرض شيئا هنا، لأن لكل دولة، سواء كانت عضوا في الأمم المتحدة أو غير عضو، حقا سياديا في أن تقرر الكيفية التي تود بها إدارة علاقاتها الخارجية. ولا يسعنا إلا أن نوجه نداء بالاعتراف بحق كل دولة في الوجود من أجل إحلال الاستقرار في المنطقة، ولا يمكننا إلا أن نأمل أن يساعد ذلك على إنهاء المأساة البشرية المؤسفة التي أخذت تتكشف في يوغوسلافيا السابقة. وليس بوسعنا أن نفضل أكثر من ذلك.

وبعد قلبي هذا، سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا. فنحن نعتقد أن مجلس الأمن يوجه الرسالة الصحيحة: وهي أن للمدنيين الحق في الحماية في أي حرب، سواء كانت حربا عدوانية، أو حربا للدفاع عن الأراضي ضد العدوان.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن القلق يساور الوفد الروسي بشكل بالغ إزاء الحالة التي نشأت في الأيام الأخيرة داخل كرواتيا وحولها. إن عمليات عسكرية واسعة النطاق شنها الجيش

على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية من أجل تحقيق الامتثال لجميع أحكام مشروع القرار. وهناك تدابير يمكن أن يتخذها مجلس الأمن، وهذا ما يجب أن يتذكره أولئك الذين يعتقدون بأن قرارات المجلس لا تلزمهم.

ونعتقد أن أهم خطوة يمكن أن نتخذها الآن هي العودة إلى عملية المفاوضات. وفي حين أننا نفهم ضرورة مواجهة منطق العنف باتخاذ إجراء سريع وحاسم. فقد اتخذت روسيا مبادرة لتسوية النزاع، من خلال اقتراح عقد اجتماع بين الزعيمين الصربي والكرواتي، السيد ملوسفيتش والسيد تودجمان، على التوالي، في موسكو. ومما يؤسف له، أننا يجب أن نشير إلى أن رد الفعل الإيجابي الذي ظهر أولاً في كرواتيا على هذه المبادرة لم يعد قائماً، ودلوا على أنهم غير مستعدين لبدء حوار سلمي مباشر. ونحن على اقتناع بأن الحاجة إلى السلم الدائم الذي يشمل أيضاً مصالح شعب كرواتيا، ستقود عما قريب الزعامة في زغرب إلى مائدة التفاوض. وما زال المقترح الروسي صالحاً.

وكنتيجة للحوار الذي جرى في ١٠ آب/أغسطس بين رئيس الاتحاد الروسي، بوريس نيقولايفيتش يلتسن والرئيس ملوسفيتش في موسكو، تم التأكيد مجدداً على التزام بلغراد بتسوية سياسية للأزمة اليوغوسلافية برمتها وبإيجاد حل لمشكلة البوسنة على أساس خطة السلام وإنهاء الأعمال العسكرية في كل مكان. ونعتقد أن السياسة البناءة التي تنتهجها بلغراد ينبغي أن تقابل بالرد المناسب من جانب المجتمع الدولي.

وأخيراً، ينبغي أن نتخذ قراراً يخفف عن يوغوسلافيا عبء الجزاءات. وهذا من شأنه أن يفتح الطريق للبدء بعملية اعتراف متبادلة بالدول الواقعة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

واقترح الرئيس الروسي، في ضوء الحالة السائدة، أن نتخذ الإجراءات التالية:

- اعتماد تدابير مشددة للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية، ولضمان عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم دون إعاقة، وضمان سلامتهم. ويجب أن تتوفر حرية إيصال المساعدة الإنسانية. ويجب أن يسمح لممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية بحرية

والامتثال لجميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)، وبأن تحترم حقوق السكان الصرب المحليين احتراماً تاماً.

إن التهديدات باستخدام الوسائل العسكرية فيما يتعلق بسلافونيا الشرقية تؤكد الضرورة الملحة لقيام المجلس بتوجيه نداء إلى البلدان، ولا سيما إلى حكومة كرواتيا، لممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد.

وينبغي ضمان حرية وصول المنظمات الإنسانية الدولية دون أي عائق إلى المناطق المعنية بالإضافة إلى حرية الوصول إلى الأفراد العسكريين الصربيين الذين تحتجزهم قوات الحكومة الكرواتية. وينبغي أن يتحمل الذين يقومون بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي مسؤولية شخصية عن هذه الأفعال.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك أن يطالب مجلس الأمن كرواتيا بأن تحترم مركز أفراد الأمم المتحدة، وتضع حداً للهجمات عليهم وتعاقب الذين شنوا تلك الهجمات.

ويشير مشروع القرار مع القلق إلى التقارير بشأن انتهاكات القرار ٧١٣ (١٩٩١). ولدينا أساس قوي لملاحظة هذا. ومرة أخرى أكدت الأحداث المأساوية في كرواتيا مجدداً بأن حقيقة مرور انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة دون عقاب تغوي أطراف الصراع بمحاولة حل المنازعات بقوة السلاح وليس على مائدة التفاوض. وفي هذا الصدد أصبح اعتماد تدابير إضافية لضمان الامتثال الفعال لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) أكثر إلحاحية.

وهناك نتيجة واضحة أخرى وهي أنه يجب الاستمرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا لكي تحول دون وقوع كارثة إنسانية شاملة وتضمن وجود مراقبة دولية موضوعية للأعمال التي تقوم بها السلطات الكرواتية تجاه السكان الصرب الذين أصبحوا تحت سيطرتها. وفي هذا الصدد، فإن أية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، من أي مكان أتت، تتطلب اعتماد تدابير فعالة وغير متحيزة، بما في ذلك تدابير يعتمدها مجلس الأمن.

ويجب أن تظل الحالة في كرواتيا قيد النظر الدقيق لمجلس الأمن، الذي سيكون، كما يشير مشروع القرار،

ومن ناحية أخرى، فإننا نتفهم مشاعر الإحباط لدى السلطات الكرواتية فيما يتعلق بمسألة صرب كرايينا، الذين ظلوا يمتحنون صبر المجتمع الدولي خلال السنوات الأربع الماضية. وإن اشتراكهم في القتال داخل جمهورية البوسنة والهرسك، وانتهاكاتهم للحدود الدولية والهجمات التي شنوها على منطقة بيهاتش الآمنة، كل ذلك أدى إلى وقوع الأحداث الأخيرة.

وفي حين ندعو جميع الأطراف للامتناع عن القتال وممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية عدم تصعيد الحرب، فإننا نشدد أيضا على ضرورة تقييد حكومة كرواتيا تقييدا صارما بأحكام الاتفاق الذي وقعته مع قوة الأمم المتحدة للحماية في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ بالنسبة للحالة الإنسانية في مناطق تقع في أراضيها، وأن تسمح بحرية وصول جميع المنظمات الإنسانية إلى هذه المناطق وأن تهئ الظروف التي تفضي إلى العودة الطوعية للأشخاص الذين غادروا ديارهم. إن أية إجراءات ضد المدنيين وأفراد الأمم المتحدة لن تكون مقبولة. وهنا، يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى المتكلمين الآخرين في تقديم خالص التعازي القلبية لحكومة الجمهورية التشيكية والسلطات الدانمركية على وفاة جنودهما البواسل.

ولن يكون هناك أبدا حل سلمي عن طريق استخدام القوة. ويؤيد وفد بلدي جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم ومستتب في تلك المنطقة. ونعتقد أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي سيؤيدان خدمة جلى لتلك المنطقة التي مزقتها الحرب عندما نتجح في جعل جميع هذه البلدان الواقعة في المنطقة تعترف ببعضها البعض.

أخيرا، وتأيدا لرغبة الأكثرية الساحقة في مجلس الأمن في الاعتماد المبكر لمشروع القرار المعروض علينا، فإن وفد بلادي سيصوت مؤيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/676.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، راندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الوصول المطلوبة لمراقبة احترام حقوق جميع السكان في كرواتيا، بما يتفق تماما والقوانين الدولية. وبطبيعة الحال، فإن جميع هذه المتطلبات تنطبق كذلك على جميع مناطق إقليم يوغوسلافيا السابقة التي تحولت إلى ساحات حرب.

- يجب ضمان سلامة أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وهذا شرط حتمي مطلق.

- يجب التوصل إلى إنهاء الأعمال القتالية في جميع أرجاء إقليم يوغوسلافيا. فإذا لم يتحقق ذلك، فإنه لا يمكن التوصل إلى أي قرار سياسي.

يجب وضع حد للتأخيرات في تنفيذ خطة السلام التي اقترحتها المجتمع الدولي، والتي تشكل بديلا حقيقيا لتصعيد العنف في البوسنة.

وتحقيقا لهذا الغرض، فقد جدد الرئيس الروسي مقترحه بعقد اجتماع لرؤساء البلدان الرئيسية، بمشاركة أطراف الصراع، وزعماء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وثمة مرحلة هامة في الإعداد لهذا الاجتماع قد تكون إجراء حوار مباشر بين الزعماء الثلاثة: السيد ملوسيفيتش، والسيد تودجمان والسيد عزت بيغوفتش. وإن روسيا على استعداد أيضا لتنظيم هذا الحوار.

إن الأعمال العدائية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، سواء كانت في كرواتيا أو في البوسنة، لا يمكن حلها عسكريا أو بالقوة. وإننا على قناعة ليس فقط بأنه ما زال بالإمكان حلها بالطرق السلمية، بل إنه ليس هناك من طريق آخر لحلها. وإن روسيا عازمة عزمها وطيدا على النهوض بهذه التسوية.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤكد عمان من جديد التزامها بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة موضع نظرنا، بما فيها جمهورية كرواتيا. وانطلاقا من هذا الالتزام، أيدنا جميع الجهود الرامية إلى ضمان حقوق جميع مواطني كرواتيا، بما فيهم السكان الصرب الذين يعيشون في منطقة كرايينا، ضمن السلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا.

الطرف الصربي في كرواتيا إلى اتفاق يضمن حقوق جميع الطوائف. ودون توصل إلى التسوية التفاوضية، لا يمكن أن يكون هناك حل صحيح.

إن القرار الذي اتخذناه توا يبدو لنا قد جاء في وقته تماما ومناسبا لثلاثة أسباب أخرى.

أولا، انه يؤكد تأكيدا خاصا على احترام حقوق المدنيين. والعدد الكبير جدا من السكان الذين فروا من الأراضي الكرواتية واتجهوا نحو مناطق في البوسنة والهرسك أو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يبين بوضوح مدى الضرر الإنساني الذي سببه هجوم الحكومة الكرواتية. ان السكان الصرب يجب أن يكونوا أحرارا في التحرك، كما يجب أن يمكن الذين فروا، بشكل خاص، من العودة في ظروف مرضية من السلامة والأمن إلى منطقتهم الأصلية. ومراقبة منظمات إنسانية، لضمان احترام هذه الحقوق يبدو لنا أمرا ضروريا تماما شأنها شأن وصول ممثلين عن الصليب الأحمر إلى جنود القوات الصربية الذين أخذوا أسرى. والنص الذي اعتمد يؤكد هذه النقاط.

ثانيا، يجسد النص إدانة بالغة الشدة لسلوك قوات الحكومة الكرواتية تجاه قوات الأمم المتحدة. خلال أحداث نهاية الأسبوع الماضي تعرض أفراد مسؤولون عن حفظ السلم للهجوم وقتل بعضهم. وفي هذا الصدد تقدم حكومة بلدي التعازي إلى حكومتي الجمهورية التشيكية والدانمرك. وقد لوحظت بعض الأعمال التي تستوجب الشجب بشكل خاص مثل إجبار لابسسي الخوذات الزرقاء على التحرك في مقدمة القوات المشاركة في الهجوم، ولا بد من محاكمة أولئك المسؤولين عن تلك الانتهاكات لقانون الحرب. وفي هذا الصدد، يجب أن أشير إلى أن وفد بلدي يشعر بقلق بالغ نتيجة العوائق المستمرة التي توضع في طريق تحرك قوات الرد السريع بحرية. وهناك وحدة مدفعية فرنسية لا تزال تعرقل بتلك العوائق وليس هناك مبرر لهذا على الإطلاق وغير مقبول تماما لأنه يمنع الوزع الفعال لقوة الرد السريع - وهي مكون أساسي لوجود الأمم المتحدة في المنطقة.

وأخيرا، فإن القرار الذي اتخذناه توا يحذر بوضوح بأنه ينبغي عدم القيام بأية أعمال عسكرية في اتجاه قطاع الشرق لأن هذا من شأنه أن يؤدي - لأي سبب - لحدوث تصعيد كما يهدد بخاطر تعميم الصراع.

الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٩ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الهجوم الواسع النطاق الذي شنته حكومة جمهورية كرواتيا يوم ٤ آب/أغسطس في كرايينا أدانته فرنسا بعبارة لا لبس فيها. فبينما قطاع الشمال وقطاع الجنوب حيث وقع هذا الهجوم جزءان فعلا من أراضي جمهورية كرواتيا، فإن السكان الصرب في هذه المناطق لهم حقوق، حقوق يعترف بها المجتمع الدولي، تحظر اعتبار أي عملية عسكرية كتلك العملية مشروعة. لقد كان اعتراف الاتحاد الأوروبي بكرواتيا - وأذكر المجلس - مرهونا بوضوح باعتراف تلك الدولة بحقوق الأقلية الصربية.

وقرارات مجلس الأمن تجعل من واجب السلطات الكرواتية أن تلجأ إلى التفاوض لتحقيق إعادة إدماج الأراضي المعنية داخل الجمهورية. وسلطات زغرب - بإنهاؤها المناقشات التي بدأت في جنيف مع الجانب الصربي في كرواتيا، وباختيارها عمدا الخيار العسكري لاستعادة سلطتها في تلك القطاعات - اتخذت قرارا غير مقبول على الإطلاق، قرارا يتعارض مع التزاماتها الدولية.

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا واضحا وفقا لتلك الأسس. والقرار الذي اتخذته المجلس توا يذكر أيضا هذا من جديد بشكل صريح ويطلب الانصياع التام لجميع قرارات المجلس، بما فيها القرار ٩٩٤ (١٩٩٥) تنفيذا تاما.

وفرنسا تقف متضامنة تضامنا تاما مع ذلك المطلب. ويجب على الحكومة الكرواتية أن توقف فورا جميع الأنشطة العسكرية في قطاعات كرايينا، وأن تمتنع عن جميع الأعمال العسكرية في سلافونيا الشرقية. لكن التزاماتها لا تقف عند هذا الحد. إنها يجب أن تعود إلى مائدة المفاوضات وأن تسعى، بحسن نية، إلى التوصل مع

الصرّب في كرواتيا - الذين يعيشون هناك منذ قرون عديدة - قد حسمت بمبادرة من جانب واحد قامت بها الحكومة الكرواتية. وينبغي قيام الطرفين بالسعي إلى تحقيق حل قابل للحياة، عن طريق التفاوض تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وسمحوا لي أن أذكر باختصار، سيدي الرئيس، أن بلدي توصل إلى اتفاق تفاوضي مع الأقلية اللغوية الرئيسية التي تعيش في إيطاليا. ولقد تمكنا من تحقيق ذلك عن طريق التفاوض بصبر، ونأمل بشدة في أن تسلك الحكومة الكرواتية والمجتمع الصربي المحلي هذا السبيل السلمي.

وثمة جانب هام آخر تناوله القرار المتخذ اليوم هو احترام سلامة وكرامة موظفي الأمم المتحدة، الذين يتعذر الشناء بما فيه الكفاية على شجاعتهم وسخائهم اضطلاعاً بالمهام الموكولة إليهم. ومرة أخرى تعين علينا أن نشهد مقتل ثلاثة من معتمري الخوذ الزرقاء - واحد دانمركي واثنان تشيكيان - الذين أود أن أؤكد من جديد لحكوماتهم وأسرههم على تعاطف وتعازي إيطاليا حكومة وشعباً. ومرة أخرى يتعرض حفظة السلم التابعون للأمم المتحدة لما هو غير مقبول وغير محتمل من إهانة وإساءة، من قبيل استعمالهم دروعاً بشرية أمام القوات المهاجمة. لذلك، نرحب بالإدانة الشديدة التي تضمنها القرار لهذه الهجمات والإساءات، وبطلبه إلى الحكومة الكرواتية أن تمتنع عن هذه الأعمال في المستقبل وأن تقدم أولئك الجناة المتهمين بشن هذه الهجمات أو القيام بأعمال الإساءة هذه إلى العدالة. ولقد أحطنا علماً بالضمانات الرسمية التي قدمها سفير كرواتيا إلى المجلس في هذا الصدد قبل دقائق قليلة.

وأحد الأسباب التي دعت حكومتي إلى إدانة الهجوم الكرواتي بشدة هو الخطر الجاد بتصعيد وتعميم الصراع في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة على نحو إضافي. وتبين لنا التقارير الأخيرة التي تشير إلى أعمال الإساءة من قبل صرب كرايينا الفارين ضد من تبقى من المسلمين والكروات في منطقة بانياالوقا المضاعفات المحزنة للحالة الطائفية الحساسة جداً في غرب البوسنة بفعل هذا التدفق الجديد من اللاجئين. وهي تؤكد على الترابط المتنامي بين قضيتي كرواتيا والبوسنة: فأى تصعيد في الصراع في أحد هذين البلدين سيؤثر حتماً على البلد الآخر، مما يوجد مآسي إنسانية جديدة ويصب الزيت على النار.

لقد اختارت الحكومة الكرواتية ألا تضع في الاعتبار التحذيرات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إليها. وقرارنا يخبرها بأن المجتمع الدولي ومجلسنا لا يغفران لها ذلك الخيار.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوتت إيطاليا تأييداً للقرار الذي اعتمده مجلس الأمن توا بالإجماع، والذي شاركت في صياغته الأولية، اقتناعاً تاماً منها بأنه كان ثمة حاجة عاجلة إليه. وهذا القرار يركز على الحالة الإنسانية في كرواتيا، في أعقاب هجوم القوات الكرواتية في كرايينا - وهي حالة تشير قلقنا العميق، وبخاصة في ضوء التقارير الأخيرة بشأن الهجمات والانتهاكات المرتكبة ضد مجموعات من اللاجئين المغادرين للبلاد. وهذه الموجة الجديدة من اللاجئين والمشردين الذين يبلغ عددهم ١٥٠ ٠٠٠ فرد تشكل فصلاً آخر في المأساة الإنسانية الممتدة في يوغوسلافيا السابقة. وهذه الحالة لم يكن من الممكن أن يتجاهلها مجلس الأمن. ولذلك، فإن القرار الحالي ضروري وحسن التوقيت على حد سواء: إنه رسالة واضحة لا غموض فيها إلى الأطراف، وعلى الأخص إلى حكومة زغرب. وفضلاً عن ذلك، فإن اتخاذه يأتي في ضوء بوادر منذرة بالخطر لتوتر متنامٍ يجيء من قطاع الشرق، حيث قد يؤدي مزيد من تصعيد الصراع إلى مستوى جديد لم يسبق له مثيل من الأعمال العسكرية.

وينبغي لنا ألا ننسى أن الهجوم الكرواتي جاء في أعقاب انهيار محادثات السلام في جنيف تحت رعاية السيد ستولتنبرغ. وهذا الحدث يؤسف له بشكل خاص - ويؤسف له بعمق في القرار الذي اتخذناه توا - حيث بدا أن هناك تقدماً محتملاً وشيك الحدوث، وكان في رأينا - يستحق بذل جهد مجدد في المفاوضات بدلاً من الحل العسكري الذي اختارته الحكومة الكرواتية.

ولذلك، فإننا نرحب بأن مجلس الأمن يؤكد مجدداً في القرار المتخذ اليوم مطالبته بالتوصل إلى تسوية تفاوضية تضمن حقوق جميع الطوائف، ويحث حكومة جمهورية كرواتيا على استئناف محادثات السلام. وأود أن أؤكد عبارة "تسوية تفاوضية".

وحقيقة أن كيان الدولة الذي أنشأه صرب كرايينا قد اضمحل لا تنطوي بأي طريقة على أن مشكلة السكان

حكومتي أشد الأسف هو حقيقة أن السلطات الكرواتية اختارت أن تفعل ذلك بالوسائل العسكرية، وحتى في وقت لم تستنفذ فيه جميع الوسائل الدبلوماسية. ويتمثل موقف بلدي دائماً في أن الحل السلمي هو الحل المفضل، ونحن لا نزال غير مقتنعين بأن هذا الحل كان متعذراً.

إن إحدى النتائج التي تترتب على استعادة كنين والقطاعات السابقة في الجنوب والشمال هي موجة اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل في الحرب حتى اليوم، وهي الحرب التي شهدت فعلاً الانتقال السكاني الأشد إثارة في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وموجة اللاجئين هذه تساوي التطهير العرقي الشامل لأراض واسعة في كرواتيا. وسواء أكان اللاجئين الصرب يغادرون بملء إرادتهم أم لا فأمر غير هام، ونحن ننظر بتشكك إلى ملاحظات الكروات بأن الدعاية الصربية هي المسؤول الوحيد عن هجرتهم، وتأكيدهم أن الصرب مرحب بهم في كرواتيا ما بعد كرايينا.

إن السلطات الكرواتية لن تبق بالطبع على الناس هناك بالقوة. إلا أنها تتحمل مسؤولية جسيمة عن كفالة أبسط قدر من الكرامة للاجئين، وحماية حقوقهم الإنسانية دون شروط. وإن قصف طوابير اللاجئين ليس الطريقة الفضلى لإظهار الاحترام لهذه الحقوق. وتتحمل السلطات الكرواتية أيضاً مسؤولية كبيرة عن أبناء الطائفة الصربية الذين يختارون البقاء وعن أولئك الذين يقررون العودة. والواقع أن حكومتي تحثها على تهيئة الظروف في الأراضي المعاد دمجها من جديد، الأمر الذي لا يفضي إلى وقف تدفق اللاجئين فحسب، بل ويسر ويشجع عودة اللاجئين أيضاً.

قررت السلطات الكرواتية أن تشن هجومها العسكري، حرفياً، فوق رؤوس أفراد عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو). وفي هذه العملية فقد البعض أرواحهم، بمن فيهم إثنان من مواطني بلدي. كما تعرض آخرون لإيذاء بالغ. وحتى اليوم لا يتمتع أفراد (أنكرو) وسائر أفراد الأمم المتحدة بحرية الحركة التي يحتاجونها حاجة ماسة من أجل الوفاء بالتزاماتهم. ونحن نشجب الإساءات التي تعرض لها أفراد (أنكرو) على أيدي قادة الكروات، ونطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هم. وندعو إلى إتاحة حرية الحركة الكاملة لأفراد الأمم المتحدة. لكننا في الجمهورية التشيكية حتى في الوقت

وتشعر إيطاليا حكومة وشعباً بحساسية بالغة إزاء هذه الحالة الإنسانية الجديدة الطارئة التي تحدث على مقربة من أراضيها. ولقد زدنا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - الذي نقدر جهوده حق التقدير - بكميات كبيرة من السلع والأجهزة كمساعدة أولية للاجئين والمشردين. أما بالنسبة للجوانب السياسية للأزمة الجديدة، فقد اتصلت وزيرة خارجيتنا، السيدة أغنيلي، بالسلطات في زغرب، وسراييفو، وبلغراد، وحثتها جميعها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية الحيلولة دون نشوب حرب شاملة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وقبل كل شيء بغية السعي بنشاط إلى تحقيق اتفاق تفاوضي شامل. ولا نزال نعتقد بقوة أن أي إجراء عسكري لن يسفر إلا عن مزيد من المعاناة الإنسانية التي طال أمدها كثيراً، مما يزيد من الأحقاد والانقسامات بين الشعوب التي تعيش في تلك المنطقة، ويجعل من الحل الشامل أمراً أصعب منالاً.

وفي الختام، فإن الهجوم الكرواتي أوجد حالة جديدة تماماً في المنطقة. وغني عن القول أن يتعين على ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) أن تتكيف مع هذه الحالة الجديدة. بيد أننا لا نزال نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في كرواتيا يجب الإبقاء عليه. فهو ضمان ضرورية لاحترام حقوق الإنسان للسكان الصرب، في فترة انتقالية عصبية، نأمل في أن تفضي إلى تحقيق تسوية سلمية. لذلك، نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن كرواتيا، وإلى توصياته بشأن مستقبل أنكرو. ويحدونا الأمل في أن يتم تقديمها إلى المجلس في أسرع وقت ممكن، بغية المساعدة على وضع حد لهذه الفترة الحرجة التي تتصف بعدم اليقين والفوضى.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي هذا الشهر، سيدي الرئيس، لذلك اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تبوءكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر السفير مارتنيز بلانكو على العمل الذي قام به هو ووفد بلده في الشهر الماضي.

ظلت حكومة كرواتيا منذ زمن بعيد مزعجة على إعادة دمج أجزاء من أراضيها السيادية التي كانت خاضعة لسلطات صرب كرواتيا الانفصاليين. وهذا كان حق كرواتيا في السيادة، ومن الصعب لومها لاتخاذها خطوات من أجل تحقيق هذا الغرض. ومع ذلك، فإن ما تأسف له

الصربية الكرواتية المحلية الاعتراف بأن مستقبلها يكمن في أن تكون جزءاً من جمهورية كرواتيا.

وتدرك الحكومة البريطانية تماماً الشعور العميق بالإحباط الذي تشعر به الحكومة الكرواتية نتيجة لهذا الموقف المتصلب. وقد أكدنا مرارا التزامنا بسيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية وسعيينا الى المساعدة في التوصل الى تسوية تفاوضية تحافظ على السلامة الإقليمية. ولكن ذلك الشعور بالإحباط لا يبرر اللجوء الى عمل عسكري لفرض التسوية. وفضلا عن ذلك، إن القرار الخاص بالخيار العسكري الذي أدانته الحكومة البريطانية تم في وقت كان فيه من الواضح أن إمكانيات القيام بالمزيد من المفاوضات السياسية لم تستنفد تماماً. وكان من المحتم أن يعني هذا خسائر في أرواح الأبرياء، بما في ذلك أرواح حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - ونزوح صرب كرواتيا من ديارهم التي هم أصحاب حق فيها. كما أننا لسنا على استعداد للسكوت على ما أسمى بـ "التطهير العرقي" بحكم الأمر الواقع. ونشعر بأسف عميق لأن هذه الإجراءات الكرواتية أُلقت حتماً بظلال من الشك على علاقات كرواتيا مستقبلاً ببقية أوروبا.

إن الأولويات المباشرة الآن هي إنهاء القتال وتقديم إغاثة إنسانية للأعداد الغفيرة من المشردين الذين تقول تقديرات كثيرة أنهم يتجاوزون ١٠٠ ٠٠٠؛ وأن نمنع العودة الى القتال في سلافونيا الشرقية بما يترتب على ذلك من مخاطر تصعيد الصراع؛ وأن نعمل على ضمان سلامة وحقوق أعضاء المجتمع الصربي الذين يريدون البقاء في كرواتيا. وبعد ذلك فإننا نتطلع الى أن يقوم كل المعنيين باستئناف الحوار للتوصل الى تسوية تفاوضية لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضمن الاستقرار في المدى الطويل. ونطلب من جميع المعنيين بالأمر إبداء أقصى درجات ضبط النفس.

ونتطلع أيضاً بوجه خاص الى حكومة كرواتيا ونتوقع منها أن تعيد بالكامل الحقوق المدنية للأقليات في بلدها وأن تعمل بنشاط على تشجيع الظروف التي من شأنها إقناع الصرب الذين هربوا بأنه من المأمون لهم أن يعودوا وبأن السلطات الكرواتية ستعاملهم معاملة منصفة. وإذا كانت الحكومة الكرواتية تريد تكذيب الاتهامات بالتطهير العرقي الفعلي، فلا بد لها أن تبين، بالأعمال وليس بالأقوال، أنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بما في ذلك تلك المشار إليها في دستورها فيما يتعلق بالحقوق المدنية.

الذي نندب فيه موتانا ما زلنا نعتزم الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتنا الدولية، عن طريق اسهامنا في عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو).

واسمحوا في هذا المنعطف، أن أشكر من صميم قلبي، نيابة عن حكومتي، كل هؤلاء الذين تقدموا إلينا بالتعازي، سواء هنا أو في المشاورات غير الرسمية، وأتقدم بتعازينا الى حكومة مملكة الدانمرك.

إن حالة (أنكرو) قد تغيرت بصورة مثيرة، ونحن ننتظر بتلهف توصيات الأمين العام عن أفضل سبيل لتعديل ولايتها، ونتوقع ضرورة تعزيز وجود الأمم المتحدة في كرواتيا الشرقية في المنطقة المتاخمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحذر بشدة السلطات الكرواتية من اللجوء الى حل عسكري في هذه المنطقة لأن هذه المحاولة في تحليلنا، يمكن أن تؤدي الى حرب واسعة النطاق يشترك فيها قدر أكبر بكثير من القوات العسكرية وتشمل قدراً أكبر بكثير من الأراضي والسكان المدنيين، حرب ستطغى على كل ما شهدته دول السلاف الجنوبية حتى الآن. وفي هذا السياق نقدر الموقف المسؤول الذي اتخذته حتى الآن دول المنطقة، وناشد جميع الأطراف أن تلتمس حلاً لمسألة سلافونيا الشرقية عن طريق الوسائل السلمية.

وختاماً، يجدر بنا أن نعتزف أنه كان من النتائج العارضة للعمل العسكري الكرواتي إنهاء حصار بيهاتش. هذه نتيجة هامة من وجهات نظر عدة. أما عن مدى أهمية ذلك من وجهة النظر الإنسانية فسيستجلى هذا بوجه خاص عندما نقارن مصير أهالي بيهاتش بمصير أهالي سربرينتسا، الأمر سننظر فيه في جلستنا التالية مباشرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ أكثر من ثلاث سنوات ظل المجتمع الدولي يعمل من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع في كرواتيا ويسعى الى تحقيق المصالحة في هذا البلد المقسم. ولم تكلل بالنجاح الجهود العديدة التي قام بها الوسطاء الدوليون، ويرجع ذلك الى رفض السلطات

لمراقبة الأوضاع في كرايينا وتقديم المعونة الإنسانية حيثما تلتزم.

إن الاضطرابات التي شهدتها أحداث الأسبوع الماضي، بالاقتران مع السياسات التقييدية التي فرضتها حكومة كرواتيا، جعلت من الصعب تقييم إلى أي مدى تعتبر القوات الكرواتية أو حلفاءها البوسنيون مذنبين بانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وتتوقع حكومتي من محكمة جرائم الحرب أن تحقق في ادعاءات إبذاء المدنيين العزل - بما في ذلك أبناء عن قتل خمسة من المسنين الصرب وقصف اللاجئين في قرية ديفور - وسنؤيد تماما أعمال المحكمة.

ونضم صوتنا أيضا إلى توجيه إدانة بأشد العبارات إلى الأعمال المسيئة التي ارتكبت ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما نشاطر تقديم المجلس التعازي لأسر حفظة السلم التشيكيين والدانمركيين. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أرحب بتصريح ممثل كرواتيا بقبول المسؤولية عن الاعتداءات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والالتزام بالتحقيق في هذه الحوادث والوعد بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) وسائر المنظمات الدولية.

إن العديدين في كرواتيا قد هللوا للأعمال العسكرية الأخيرة باعتبارها انتصارا عظيما. ولكن من الصعب أن نرى كيف يمكن لأي مجتمع أن يستمد الارتياح من دحر وفرار مئات الألوف من مواطنيهم. وهذا القرار يذكّر كرواتيا بالتزامها بتهيئة الظروف المفضية إلى العودة الآمنة لأولئك الذين غادروا ديارهم. وهو يشدد على أهمية تهيئة وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الذين أسروا أو احتجزوا.

في الوقت ذاته، وفي حين نعرب عن الأسف للوسائل المستخدمة، لا بد أن نعترف بأن منطقة بيهاتش الآمنة الجديدة مفتوحة الآن أمام الغوث الانساني. وبالنسبة لمواطني بيهاتش فقد انتهى الحصار الطويل - وليظل منتهايا.

وإن أحداث الأسبوع الماضي لم تغير من الحتمية الأكيدة بالنسبة لجميع الأطراف في يوغوسلافيا السابقة، وهي أن تكف عن شن الحرب وأن تتلمس بجدية وحسن

وهذا سيتطلب التزاما مستمرا على كل المستويات. ووصول المراقبين الدوليين إلى المنطقة هو الخطوة الأولى الأساسية للمساعدة في إعادة تلك الثقة. والحكومة البريطانية ممتنة للسيد أكاشي لجهوده الجهدية في هذا الصدد.

والحكومة البريطانية، بوصفها مساهمة بقوات في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، تشاطر أيضا جميع هؤلاء الذين أدانوا بقوة الهجمات على أفراد الأمم المتحدة الذين كانوا موجودين في جمهورية كرواتيا بناء على طلب حكومتها. ونعرب عن تعازينا إلى الحكومتين الدانمركية والتشيكية، وإلى أسر الجنود الذين قتلوا نتيجة لأعمال قامت بها القوات المسلحة الكرواتية. وهذا المجلس يتوقع من حكومة كرواتيا معاقبة كل أولئك المسؤولين عن هذا بغير تأخير. ومنتظر أن يكون في مقدور الأمين العام قريبا أن يؤكد أن ذلك قد حدث فعلا. وريثما يتم ذلك، فإن مستقبل عملية أنكرو في جمهورية كرواتيا سوف يحتاج إلى دراسة متأنية، ونتطلع أيضا إلى الحصول على توصيات الأمين العام في هذا الشأن في المستقبل القريب.

السيدة أبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد حكومتي هذا القرار بوصفه تعبيراً عن الالتزام المستمر من جانب هذا المجلس بالسلام والتخفيف من المعاناة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة.

ويؤسفنا قرار حكومة كرواتيا بشن هجوم على منطقة كرايينا. كما نحث جميع الأطراف على الامتناع عن شن هجمات أخرى سواء أكان ذلك داخل كرواتيا أم في البوسنة والهرسك.

إن الجولة الأخيرة من العنف تمخضت عن تدفق آخر من اللاجئين المدنيين داخل يوغوسلافيا السابقة. فبالجرارات والشاحنات والسيارات والعربات لاذت عشرات الألوف بالفرار من العمليات العسكرية الحالية. وحماية هؤلاء المدنيين ينبغي أن تحظى بالأولوية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. وينبغي أن تحظى بالاحترام أيضا حقوق الصرب الذين يختارون البقاء في كرواتيا. إن التاريخ يحذرنا من أن عدم صيانة أرواح الأبرياء لن يؤدي إلا إلى المزيد من الحقد والقتل والدمار. ولهذا تقتضي الضرورة أن يتاح للوكالات الدولية الوصول غير المعاق

وكما فعلنا في سياق المشاورات غير الرسمية التي سبقت اعتماد القرار الذي صوت المجلس عليه قبل قليل، فإننا نرى أن حكومة كرواتيا يجب الآن أن تحيط المجلس علما، بالتفصيل، بجميع التدابير التي نأمل ونتوقع أن تتخذها بسرعة لتقدم للعدالة وتعاقب بالشدة المناسبة جميع المسؤولين عن الهجمات والاساءات التي لا توصف ضد أفراد الأمم المتحدة.

ونشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره عن الحالة في كرواتيا. وفي ظل الظروف التي قدم فيها التقرير، نجد من المفهوم تماما أن الأمين العام يتعيّن عليه أن ينتظر حدوث تطورات إضافية قبل أن يتمكن من اقتراح مسار العمل بالنسبة لولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو). ونأمل أن يتمكن الأمين العام من إفادتنا بأفكاره حول هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

ونرى أن الولاية، وربما وجود أنكرو ذاته، يجب الآن إعادة النظر فيهما بعمق من منظور واقعي، ودون إغفال الحاجة إلى الحيلولة دون معاناة المدنيين بصورة عشوائية أكثر مما عانوه بالفعل، وخاصة عندما يتصل الأمر باللاجئين والمشردين. والأرقام التي تشير إلى فداحة مأساتهم هي في هذه الحالة أرقام هائلة.

وعلاوة على ذلك، نتوقع من حكومة كرواتيا، وفقا للرسالة الأخيرة من ممثلها الدائم إلى رئيس مجلس الأمن، أن تضع في اعتبارها، بالأعمال وبالامتناع عن تصرفات محددة، الطابع البالغ الحساسية للحالة الراهنة في منطقة سلافونيا الشرقية.

كما نرى من الحتمي أيضا أن نشير إلى أمر يجب التأكيد عليه، رغم أنه واضح، ألا وهو: مهما كان الحل السياسي الذي يتم التوصل إليه فإنه يجب أن يقوم على التفاوض بين الأطراف. ولكن المفاوضات تخسر سمتها على هذا الأساس إذا لم تدخلها الأطراف بحسن النية والاحترام التام لذلك المبدأ إلى حد تطبيقه اليومي والملموس من الآن وصاعدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لاندونيسيا.

نية الخيارات المتاحة لإقرار السلام. هذا هو السبيل الوحيد صوب السلم الحقيقي؛ وهذه هي الطريقة الوحيدة لوضع حد لدورة العنف والمآسي التي حلت بجميع أهالي المنطقة.

واسمحوا لي أخيرا أن أرفض رفضا قاطعا المزاعم التي ساقها السيد ديوكيتش بأن الولايات المتحدة قدمت المشورة التكتيكية أو الدعم السوقي للعملية العسكرية لحكومة كرواتيا. إن هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة سيجعل من الصعب على حكومتي أن ترى اليوم الذي تنضم فيه جمهورية الصرب والجبل الأسود مرة أخرى إلى أسرة الأمم.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرة أخرى نجد أنفسنا في خضم أزمة تحقيق بالبلقان، وتتطلب وقفا فوريا للأعمال العسكرية من جانب دولة معينة، وهي أعمال تمثل انتهاكا واضحا للقرارات التي اتخذها هذا المجلس. ونحن نفعل ذلك، كما نفعل غالبا في مثل هذه الحالات، لغرض هو، ضمن أسباب أخرى، تفتادي أن يؤول سكوت مجلس الأمن بأنه نوع من القبول الضمني لسياسة قبول الأمر الواقع المفروض بالقوة.

والعمل في إطار هذا السياق يتسم بمزيد من الصعوبة عندما تحدث التطورات قيد المناقشة بينما تكون هناك مضاعفة للجهود التفاوضية المبذولة لكفالة تسوية سياسية للصراع.

وفي صياغة القرار الذي اعتمده المجلس منذ لحظات، تكشف أن من الصعوبة بوجه خاص إيجاد عبارات تعبر بصورة وافية عن السخط الحقيقي الذي تثيره حالة تفرض علينا أن نحزن لأن أفرادا من قوات حفظ السلام التي يحاول بواسطتها المجتمع الدولي أن يساعد الأطراف بسخاء على حل صراعاتها - وهو سخاء لم يلق الجزاء المناسب - فقدوا أرواحهم نتيجة عمل متعمد من أفراد قوات أحد الأطراف. فلتقبل حكومتنا الجمهورية التشيكية ومملكة الدانمرك تعازينا على فقدان أرواح جنودهما بلا مبرر أثناء الغزو الكرواتي الهائل الذي حدث مؤخرا للقطاع الجنوبي والقطاع الشمالي.

إليهم، فضلا عن تهيئة الظروف اللازمة لعودة أولئك الذين تركوا ديارهم. ووفدنا على ثقة من أن حكومة كرواتيا تقدر تمام التقدير الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لامثالها لهذا الاتفاق روحا ونصا.

وأخيرا، يود وفدي أن يعبر عن تقديره لواضعي مشروع القرار وأن يتقدم بامتنانه لجميع أفراد الأمم المتحدة الذين خاطروا بأرواحهم وقدموا التضحية العظمى خدمة للسلام. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تعازي وفدنا العميقة لشعب وحكومة كل من الدانمرك والجمهورية التشيكية وأسرى المفقودين على الموت المضجع وقبل الأوان للأفراد الذين خدموا ببسالة في صفوف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر المستمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

لقد صوت الوفد الاندونيسي لصالح مشروع القرار المعروف علينا اليوم لأنه يجسد المبادئ التي ما برحنا نتمسك بها، بما في ذلك الالتزام بالبحث عن تسوية تفاوضية شاملة للصراعات التي تدور في يوغوسلافيا السابقة، وضرورة احترام القانون الانساني الدولي وحرمة جميع أفراد الأمم المتحدة فضلا عن سيادة جميع الدول في يوغوسلافيا السابقة وسلامتها الاقليمية.

ولقد تابع وفدنا التطورات الجارية في كرواتيا بقلق عميق، وخاصة بالنظر إلى آثارها على السكان المدنيين والخطر الكامن في تصعيد العنف الذي يمكن أن يصيب المنطقة بأكملها. ويناشد الوفد الاندونيسي جميع الأطراف المعنية أن تتوقف على الفور عن الأعمال العسكرية وأن تسعى إلى منع أي توسيع آخر لرقعة الصراع. وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد بصفة خاصة على ضرورة أن تمارس الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس في القطاع الشرقي وحوله. فهذا الصراع لا يمكن حسمه باللجوء إلى الحرب، وهو خيار لا يمكن ببساطة إلا أن يؤدي إلى مزيد من المعاناة الانسانية والخسائر والظلم. ونؤكد على ضرورة بذل كل جهد ممكن في السعي من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة، لا للصراع في كرواتيا فحسب، وإنما أيضا في كامل أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وفضلا عن ذلك، يرحب وفدي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية كرواتيا وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الاحترام التام لحقوق سكان الصرب المحليين والسماح بوصول المنظمات الانسانية الدولية